دس سنه

١

٨٣
عدد النحو

س ١٧

صفحة
١١٨

١٥/٧/١

من مواهب مولانا الجواد
لعبده علي بن احمد بن
حسونه الجراد الاندلسي
غفر الله ذنبهم امين

هذا الكتاب وقف حرام مؤبد مقره المدينة المنورة من محمد عزيز
الوزير حسب البيان بالحجة المؤرخة غرة رجب ١٢٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

قال الشيخ الإمام العالم العلامة فريد دهره •
ووحيد عصره المحقق المدقق سيدي عبد الله •
الأزهري الشافعي تغمده الله برحمته آمين •

نحمدك يا من منّ بالفضل على من شاء من عباده • وأفهم بحوره
العلم الشريف غاية مراده • ونصلي ونسلم على من أرسل للعالمين
بشيرا ورحمه • وخص بجوامع الكلم وشرح صدره وعلمه حكمه • وكان
لا ينطق عن الهوى بما يصدر عنه من قول وكلمة • صلى الله عليه
وسلم ما قام بالنفس ضمير أو أعرب عنه فم • وعلى آله الغر الكرام
وأصحابه مصابيح الظلام • أما بعد فقد كنت ألفت حروفا
في النحو جمعتها من كتب شتى ثم سنح لي أن أضع عليها شرحا ممتزجا
بكلماتها يناسبها في الاختصار والاتقان كاملا يحل مبانيها
ويوضح معانيها فوضعت هذه العجالة ملتقطا من نثارهم سائلا
من الله الحكيم الوهاب • أن يلهمني طريق الصدق والصواب
بأنه الجدير بالإجابة • والمعول عليه في طلب الإصابة د
فأقول مقتديا بأسلوب الكتاب العزيز وعاملا بمقتضى
الحديث بسم الله الرحمن الرحيم الجار مع مجروره

متعلق

متعلق بمحذوف للعلم به يقدر مؤخرا للاهتمام أو للاختصاص
مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له كما أفاده الزمخشري
إذ كل جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لا بد أن يتعلق
بالفعل أو بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه والله علم على الذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولا خلاف أنه أعرف
المعارف وإن كان علما وهو اسم لم يسم به أحد قط إلا الله
ولمزيد الاعتناء به تكرر في القرآن العظيم ألفين مرة وخمسة
وستين مرة والرحمن الرحيم وصفان بنيا للمبالغة من رحم
بعد نقله إلى فعُل بضم العين وقدم الرحمن لأنه أبلغ من الرحيم
إذ الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى كما في قطع وقطّع
ومن ثم أطلق جماعة الرحمن على منعم بجلائل النعم والرحيم
على منعم بدقائقها والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل
الاختياري على قصد التعظيم سواء تعلق بنعمة أم لا والشكر
فعل ينبئ بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما على الشاكر أو غيره
سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان فالحمد أعم متعلقا
وأخص موردا والشكر بالعكس والمراد بالحمد هنا ما يليق بالشخص
ويحسن منه فهو متناول للفظ بل والعواطف وجملة الحمد

إخبارية لفظا إنشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد لا الإخبار
بأنه سيوجد وهي أبلغ صيغ الحمد لدلالتها على اختصاص
حمد بالله سبحانه وتعالى **الذي أعطى من رفع قدره** أي محمدا
بالعلم الشرعي وما هو آلة له بسبب محبته **مكانا عليا**
أي مرتفعا وهو كناية عن علو المنزلة دنيا وأخرى قال الله
تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات
ودرجاتهم تدل على الفضل إذ المراد كثرة الثواب وبها ترتفع
الدرجات **وشرفه** أي عظمه **باللغة العربية** أي بمعرفتها
فكان بسبب محبتها **بعجم** الكلام أي الكلام العجمي من
إضافة الصفة إلى الموصوف وهو الخالص من ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها **كعبا وليا لفظا وأشهد**
أي أعلم وأتحقق **أن لا إله** معبود بحق **إلا الله** الواجب الوجود
وحده لا شريك له في ملكه وصفاته **شهادة** مفعول مطلق
مؤكد **تلبس قائلها** أي الناطق بها **من الشرك** بيان لقولنا
حليا من رعاية للسجع **وأشهد** أي أعلم وأتحقق **أن سيدنا**
أي أعظمنا أي البشر من ساد قومه يسودهم فهو سيد وأصله
سيود وفيه إعلال محرر **محمدا** عطف بيان أو بدل وهو

١٩
٤١٥

علم منقول من اسم مفعول المضعف موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة
سمي به نبينا بإلهام لأهله وهو أبلغ من محمود واستعمال السيد
في غير الله شائع كثير يشهد له الكتاب والسنة فمن الكتاب
قوله تعالى وسيدا وحصورا وألفيا سيدها لدى الباب ومن
السنة قوله صلى الله عليه وسلم قوموا لسيدكم وحكى الإمام
مالك الكراهة وفي أذكار النووي عن ابن النحاس جواز إطلاقه
على غير الله إلا أن يعرف بأل ثم قال والأظهر جوازه وجها **عبده**
ورسوله خبران والمشهور في تعريف الرسول أنه إنسان
أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه والنبي إنسان أوحي إليه بشرع
وإن لم يؤمر بتبليغه فكل رسول نبي ولا عكس **الذي خصه**
الله بجوامع الكلم أي بالكلمات المحتوية على فوائد جليلة
بألفاظ يسيرة من غير إطناب ولا تطويل **واتخذه** أي صيره **صفيا**
أي حبيبا مصطفيا وجملة **صلى الله عليه وسلم** جملة دعائية أي
اللهم صل وسلم عليه وعلى آله والصلاة من الله الرحمة ومن
الملائكة استغفار ومن الآدمي دعاء وتضرع وخص الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام من بين البشر بلفظ الصلاة تعظيما والتسليم
التحية بالسلام ومعناه الإخبار بالسلامة من كل مكروه

والجمع بينهما مستحب وإفراد أحدهما عن الآخر مكروه **وعلى آله**
عرفا بالقوم الذين يؤولون أمرهم إلى المضاف إليه وهذا معنى قول
في أنه اسم جمع وقيل أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل خص
استعماله في الأشراف وأهل الخطر ومذهب الشافعي أن الشرع
خص باسم آل النبي مؤمنو بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف
من غير أهله كلهم أي من يرجع إليه بقرابة أو نحوها للدليل
المبين وإضافته إلى الضمير جائزة على الصحيح وليس من لحن العامة
وأصحابه جمع صحب وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو
من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم ومات كذلك وعطف
الأصحاب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم **ومن** دينه
كأولاده والحسن والحسين **بكرة** وهي أول النهار وهو من الفجر
على الضحى **وعشيا** أي آخر النهار وهو غروب الشمس **وبعد**
هو من الظروف المبنية على الضم المنقطعة عن الإضافة
والعامل فيه أما المحذوفة لنيابتها عن الفعل وحذفت لكثرة
الاستعمال والاستغناء عنها بدخول الفاء في الجواب والأصل مهما
يكن من شيء بعد الحمد وما ذكر معه **فقد سألني من لا يسعني**
خلافه من هو في الجلالة سني وجرى في الشيم الطيبة

الأصل

الأصول العاطفة الكبرى وناهيك بها من فضل سلالة العلماء
الأماثل والأكابر الأفاضل **أن أجمع له** من كتب النحاة **الحروف**
المختارة عندهم **المستعملة** على ألسنتهم **في علم النحو** وهي
ما سيجيء **وحروف** **ما أضيف إليه** مما يذكر فيه تبعا وهو من غير
كالمقصور والوقف والإمالة **فأجبته** بعد الاستخارة **إلى سؤاله**
راجيا من الله الثواب **وشرعت فيه** حالة كوني **مفتقرا فيه**
على ذكر الخير وقراءة ذكر ما يترتب عليه أو يشتمل به إذ **أعلمته**
في ذلك **فأقول** حالة كوني **مستمدا من الله** أي طالبا منه التوفيق
وهو خلق قدرة الطاعة في العبد وبها يرتكب المأمورات
ويجتنب المنهيات ويفوز بسعادة الدارين وعكسه الخذلان
اعلم فعل أمر مأخوذ من علم يقتضي مفعولين سد مسدهما هنا
أن مع اسمها وخبرها **أن الحد المعرف** بكسر الراء المشروحة
في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين لا مطلقا **جمع اسمين**
لمسمى واحد لأن المعنى واحد وهو أي المسمى الواحد **ما يميز**
الشيء عما عداه كالحيوان الناطق فإنه يميز الإنسان عن
جميع ما عداه مما يشاركه في مطلق الحيوان **ولا يكون كذلك**
أي يميز الشيء عما عداه **إلا ما كان جامعا** لأفراد المحدود

بلا يخرج عنه شيء، ومنها **مانعا** من دخول غيره فيه وخرج
بحرف النحاة وما بعده عرف المنطقيين فإن المعرف بالمعنى المذكور
عندهم أعم من الحد لشموله له ولغيره وهو عندهم أربعة
أقسام حد تام وهو ما تركب من الجنس والفصل القريبين وناقص
وهو ما تركب من الفصل القريب وحده او منه ومن الجنس البعيد
والرسم تام وهو ما تركب من الخاصة والجنس القريب وناقص
وهو ما تركب من الخاصة وحدها او منها ومن الجنس البعيد
اذا عرفت ذلك **فنبدأ بتعريف النحو** وهو لغة يطلق
على احد معان بمعنى القصد وبمعنى البيان وبمعنى الجانب وبمعنى
المقدار وبمعنى المثل وبمعنى النوع وبمعنى البعض وبمعنى قريب وبمعنى
الجهة ويجمع بعضها ه ه

• نحونا نحو دارك يا حبيبي • لقينا نحو ألف من رقيب •
• وجدناهم مريضا نحو كلب • تمنوا منك نحوا من شريب •

نخ
نياما

والظاهر انه اصطلاحا منقول من النحو بمعنى القصد واطلاقه
عليه من باب اطلاق اسم المصدر على اسم المفعول فالنحو اذن
بمعنى المنحو اي المقصود وخص بهذا العلم وان كان كل علم
منحوا كما خص علم الأحكام الشرعية بالفقه وسبب

تسميته

وسمي بذلك
ح

تسميته بذلك قول سيدنا علي رضي الله عنه انح هذا النحو
تيمنا وتبركا بلفظ الواضع له **وحده اصطلاحا علم باصول**
اي بقواعد كلية منطبقة على جزئياتها منها كلما اشتمل
على علم الفاعلية فهو مرفوع وكلما اشتمل على علم المفعولية
فهو منصوب وكلما اشتمل على علم المضاف اليه فهو مجرور
وكل ما شابه الحرف شبها قويا بحيث يدنيه منه فهو مبني
يعرف بها اي بسببها **أحوال الكلم** اي الكلمات العربية
والاحوال ما يعرض للكلم بالتركيب من الكيفية والتقديم والتأخير
اعرابا وبناء اي من حيث الاعراب والبناء فخرج عن الحد ما
يعرف به أحوال الكلم بالنسبة الى المطابقة لمقتضى الحال
وعدمها وما يعرف من احوالها بالنسبة الى كونها باوزان خاصة
وانما قال علم باصول ولم يقل باحوال ليدخل فيه العلم بما يكون المعرفات
له كالكلمة والكلام والاعراب والبناء اي انواعها واقسام
المعارف والنكرات فان هذه الامور اصول تعرف بها الاحوال
وليست علما بالاحوال انفسها واعلم ان هذا الحد جار على
عرف الناس الا من جعل علم الصرف قسما برأسه غير داخل
علم النحو والمتعارف يسمون علم النحو له وممن سلك هذا العرف

بل رابع بين بين ما له وكذا ناظر الجيش وعليه فيقال في
الجر عوض اعراباً وبناءً افراداً او تركيباً كما صرح ناظر الجيش
وأيضاً فقد وقع في كلام كثير في العرف الذي هم من عطف الصرف على
النحو فيكون من عطف الخاص على العام فيجاب انه هو الحل
وموضوع هذا العلم الكلمات العربية لانه يبحث فيها
عن الحركات الاعرابية والبنائية وفائدته الاحتراز
عن الخطإ في اللسان والاستعانة على فهم معاني الكتاب
والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا
واستمداده من كلام العرب ومسائله الكلية التي يبرهن عليها
فيه كعلمنا بأن الفاعل مرفوع وهنا كلام نفيس ذكره
القطب في شرح الشمسية وهو أن حقيقة كل علم
مسائل ذلك العلم لانه قد حصلت تلك المسائل اولاً
ووضع اسم العلم بإزائها فلا يكون له ماهية وحقيقة
وراء تلك المسائل فتعريفه بحسب حده وحقيقته ما
يحصل له جميع مسائله ورتب على ذلك كلاما مذكورا
في محله **حد الكلام** وهو لغة يطلق على الخط والاشارة وما
يفهم من حال الشيء والتكليم الذي هو المصدر واطلاقه على

هذه

هذه الاربعة مجاز وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها
وعلى اللفظ المركب مطلقا وهل هو حقيقة فيهما او في الاول
فقط او في الثاني فقط وسيأتي حده ومذاهب النحاة فيه
قوله اي يقول استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول وسيأتي حده
وايثاره على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة اليه اذ اللفظ
يصدق عليه وعلى غيره كما ستعرفه والقول وان اطلق على غير
اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق المجاز او الاشتراك فالمراد
به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فما استعمله في
الخبر او لا وخرج به غيره كالخمسة الاول المذكورة وان كانت
مفيدة فلا تكون كلاما اصطلاحا **مفيد** بالاسناد بأن أفهم
معنى يحسن السكوت عليه كما سيجيء خبريا كان أو انشائيا
فخرج ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي
المسمى به والمتوقف على غيره كان قام زيد والخبر بالمعنى
المذكور فيستلزم المركب فلا حاجة الى ذكر **مقصود** من
المتكلم به افادة السامع فخرج به غيره كالصادر من الناعس
والسكران وما علم من الطيور وبعضهم اسقط هذا القيد
من الحد ولم يعتبره وصححه أبو حيان واعتبره جمع كثير

قوة أو فعلا
صح

وجزم به ابن مالك وممن اعتبره ابن هشام فلم يذكره في المغني
والشذور واسقطه من الاوضح والجامع والقطر واعتذر عمن
أسقطه ممن يعتبره بأن القيد المذكور يستلزمه اذ حسن
سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به وعليه
فذكره من قبيل التصريح بما علم التزاما **لذاته** خرج به المقصود
لغيره نحو جاء الذي قام أبوه فانها مفيدة بالضم اليه مقصودة
لايضاح معناه واما اتحاد الناطق فلا يشترط في الكلام
وصححه ابن مالك وأبو حيان قال كما ان اتحاد الكاتب لا
يشترط في كونه خطا وهذا منهما يشعر بتسليم صدور الكلام
من ناطقين واستشكله المرادي وقيل باشتراطه لان الكلام
عمل واحد فلا يشترط أن يكون عامله الا واحدا وعليه
يزاد في الحد من ناطق واحد وهذه الزيادة قال بعضهم لم
ينقل عن نحوي فيما نعلم الا ذكرها بعض من تكلم في الاصول
ولعل مراده بهذا البعض القاضي أبو بكر الباقلاني فان الزركشي
نقلها عنه في شرحه على جمع الجوامع وبنى الاسنوي على
هذه المسألة فروعا فقهية **وترادفه** اي الكلام **الجملة**
من جملت الشيء اذا جمعته **عند قوم** فمفهومهما واحد

والمترادفان

والمترادفان هما اللفظان المختلفان لفظا المتحدان معنى
وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل بل كالنص كلام الاندلسي
في شرحه عليه أنه رأي الجميع واختاره ناظر الجيش وفاقا
انه الذي اقتضاه كلام النحاة **والصحيح** عند غيرهم **أنها**
أعم منه عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره اذ شرطه
الافادة بخلافها فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي
والاعم هنا بمعنى العام من الجزء لا بتمامه فهذا بالنظر الى
المجموع واما بالنظر الى موارد الاستعمال فهو على بابه
بل قيل انه الصواب والمصوب لذلك هو جمال النحاة بن هشام
قال في المغني والصواب أنها اعم منه اذ شرطه الافادة
بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة
الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا وجعل ناظر
الجيش الخلاف فيها مجازيا لانه كان جملة قبل واطلقت
الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين
نظرا الى انهم كانوا كذلك **وعليه** اي على الصحيح **فحدها**
القول المركب الاسنادي افاد او لم يفد **من فعل مع فاعله**
الظاهر او المضمر كقام زيد وقم **او من المبتدا مع خبره**

كزيد قائم **أو من ما نزل منزلة أحدهما** أي منزلة الفعل مع فاعله أو المبتدأ مع خبره فالأول **كضرب الزيدان** بالبناء للمجهول فإن مرفوع الفعل ليس فاعلا بل هو نائب عنه وكذلك كان زيد قائما فإن مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل على اصطلاحا نعم من ذهب الى انهما فاعلان اصطلاحا كالزمخشري فكل منهما مع عامله فعل وفاعل مما نزل منزلة ذلك **و**الثاني **نحو أقائم الزيدان** فإن المرفوع ليس خبرا عنه لما سيأتي بل كونه منزلة الخبر وأما كقائم زيد فقائم فليس مما نزل منزلة أحدهما بل هو جملة فعلية من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فيجعل قبيح المعنى مما نزل منزلتهما لم غير ظاهر **ثم** الجملة بالنسبة الى التسمية وعدمها ثلاثة أقسام لأنها **إن صدرت باسم** وصفا كان أو غيره كما مر **ولو كان مؤولا** من أن والفعل نحو وأن تصوموا خير لكم أي صومكم **فاسمية** بالنصب أي تسمى تلك نسبة الى الاسم لتصدرها به **أو صدرت بفعل** كما مر وكيف قوم زيد ولا فرق بين أن يكون متصرفا أو جامدا تاما أو ناقصا **ففعلية** كذلك نسبة الى الفعل لتصدرها به **أو صدرت بظرف**

مجرور

مجرور على ما سيأتي نحو أعندك أو في الدار زيد **فظرفية** كذلك نسبة الى الظرف لتصدرها به وهذا بناء على المختار من أن ما بعدهما مرفوع بهما على الفاعلية لما سيأتي وعلى مقابله يرجع هذا القسم الى الأول فتسميته وحينئذ أطلق الظرف أو المجرور فالمراد به اصطلاحا ما يشمل الأخص وإنما ذكرا ولكل معنى كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء ونظير ذلك الإيمان والإسلام والمشرك والكافر **والمراد بالصدر** المجموع من الفعل **المسند** مطلقا **أو المسند إليه** في الاسمية لا غير فلا يضر في التسمية ما تقدم من الحروف لغرض ما ولو غير الإعراب والمعنى فنحو لعل أو قد قام أو نعم زيد جملة فعلية وكذا فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فجملة الشرطية فعلية برأسها كما قيل خلافا للظاهر ونحو هل قائم زيد وإن زيدا قائم جملة اسمية **والمعتبر في الصدر ما هو صدر في الأصل** فلا يضر أيضا تقديم المعمول الواجب أو الجائز فنحو كيف جاء زيد وأباك نعبد وفريقا هدى جملة فعلية وكذا نحو يا عبد الله والأنعام خلقها والليل إذا يغشى لأن صدورها في الأصل أفعال إذ التقدير أدعو عبد الله وخلق

الانحلال وانقسم بالتأويل وقد تكون الجملة ذات وجهين
اسمية الصدر وفعلية العجز كزيد يقوم أبوه وفي المغني وينبغي
أن يراد عكس ذلك نحو ظننت زيدا أبوه قائم **ثم الجملة**
بالنسبة إلى الوصفية وعدمها قسمان لأنها **إن بنيت**
على مبتدأ بأن وقعت خبرا نحو زيد قائم أبوه أو أبوه قائم
فصغرى أي تسمى بذلك **أو أخبر عنه بجملة** اسمية أو فعلية
فكبرى كزيد في المثالين المذكورين وقد تكون الجملة كبرى
وصغرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا
الكلام جملة كبرى لا صغرى وغلامه منطلق جملة صغرى لا
غير وأبوه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار
جملة الكلام **حد القول هو اللفظ الموضوع لمعنى** مفردا
كان أو مركبا معينا أو غير معين فاللفظ جنس يشمل المهمل
والمستعمل وما بعده فصل مخرج للأول فبين اللفظ والقول
عموم مطلق لصدقهما على الثاني كزيد وانفراد اللفظ بالأول
كديز فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي ويشمل القول
الكلام والكلمة والكلم شمولا بدليا أي أنه يصدق على كل
منها أنه قول حقيقة فهو أعم منها عموما مطلقا **حد**

اللفظ

اللفظ وهو لغة مصدر بمعنى الرمي ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ إلى ما في قولهم **الصوت** من الفم
المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها
الياء وإن لم يدل على معنى كما مثله **تحقيقا** كزيد وضرب **أو تقديرا**
كالمقدر في اضرب وزيد ضرب فإنه في قوة الملفوظ به فكان
لفظا نظا وخرج عن الحد نحو صوت الغراب ووقع حجر على
حجر ويشمل كلام الله تعالى لكن منعوا إطلاق اللفظ عليه رعاية للأدب
ولعدم الإذن من الشارع قال الكافيجي وهذا الاعتذار إنما
يحتاج إليه إذا كان المراد من كلام الله الكلام اللفظي
حد الصوت عرض يقوم بمحل **يخرج من داخل الرئة** إلى الخارج
مع النفس مستطيلا ممتدا **متصلا بمقطع من مقاطع** حروف
الحلق واللسان والشفتين والمراد بالمقطع المخرج أي محل خروج
الحرف وإطلاقه عليه من إطلاق الحال على المحل إذ المقطع حرف
مع حركة أو حرف وأن ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا
في الموسيقى والفارابي في كتاب الألفاظ والحروف **حد المفيد**
المأخوذ في حد الكلام **ما** أي قول **دل على معنى يحسن سكوت**
المتكلم عليه أي على ذلك القول وقيل السامع وقيل هما والأصح

الا قول لانه خلاف التكلم وكما ان التكلم يكون صفة المتكلم يكون
السكوت صفته أيضا والمراد من حسن سكوته على القول
المفيد ان لا يكون في الكلام القول محتاجا في افادته السامع الى
شيء كاحتياج المحكوم عليه الى المحكوم او عكسه وهو المراد
بقولهم **بحيث لا يحتاج السامع** لكلام المتكلم **منتظرا**
أي محتاجا الى حصول الفائدة **لشيء آخر** تحصل به الفائدة بلا
بضده احتياجه الى المتعلق من المفاعيل ونحوها **فهو** بهذا
المعنى **مستلزم للتركيب** أي الفائدة حينئذ وقعت فيه اللفظ
أو القول والمراد بها الفائدة التامة أي التركيبية
التامة فانها هي غيره وحينئذ بها في نظرهم فذكر المركب مع
المفيد في الحد في عبارة بعضهم من قبيل التصريح بما علم التزاما
ولهذا استظهر ابن جني ان قول الالفية كاستقم مثال
لا تتميم للحد وهذا الحد مبني على عدم اشتراط افادة المخاطب
شيئا يجهله وعليه فنحو السماء فوقنا أو تكلم رجل
كلام مفيد لصدق الحد عليه وجرى عليه جمع وصححه أبو
حيان قال ولو شاء لكان الشيء الواحد كلاما غير كلام اذا اخبر
به من يجهله واستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا

وقال

أيضا ولا وجه لمن علل ذلك بكونه معلوما لانه في الكلام غير
موجب لعدم الكلامية والملتزم في كل ما علم من لوازمه ان لا يكون
كلاما او اللازم باطل وقطعنا بصدقه ينفي كونه كلاما
لانه الصدق من صفات الخبر والخبر قسم من الكلام وذهب
جماعة الى اشتراط ذلك بلا يسمى كلاما وجزم به ابن مالك وعليه
فيجب المفيد بما افادة المخاطب ما يجهله فلا يسمى ما لا يفيد
ذلك كلاما كالمعلوم بالضرورة ثبوته او نفيه لكن يستثنى
المحال كالنقل عن شيء كحملنا الجبل **وهو** أي التركيب **ضم كلمة فاكثر**
الى كلمة اخرى كبعلبك وغلام زيد وضم احدى الكلمتين الى
الاخرى تركيب والمجموع مركب **حد الكلم** ويطلق لغة على الكلام
نحو اليه يصعد الكلم **ما تركب من ثلاث كلمات فاكثر** افاد كزيد
قام ابوه واخوه فاجبتهم **او لم يفد** كان قام زيد ولا يشترط في
الثلاثة على الصحيح أن تكون من الانواع الثلاثة بل يكون
أيضا من نوعين او من نوع واحد كما مر والصحيح ان الكلم اسم
جنس افرادي لها وجنح الرضي الى انه اسم جنس جمعي حقه
أن يصدق على القليل والكثير لكن الاستعمال منع من صدقه
على ما دون الثلاث **فهو اخص من الكلام باعتبار التركيب**

جمع واحده كلمة
لا اسم جمع ولا اسم
جنس
؟

دة
من الثلاث وأعمّ منه لعدم اي بسبب عدم اشتراط الإفا
فيه كما علم من حده والكلام عكسه أي الكلم فهو أخص
الكلام باشتراط الإفادة فيه كما علم من حده وأعم منه لـ
اشتراط التركيب من الثلاث بل يتركب أيضا من كلمتين نحو قام
زيد وقام زيد على ذاك كظننت زيدا قائما أبوه فبينهما
عموم من وجه والصور التي يتألف الكلام منها ستة اسمان
اسم وفعل وفعل وثلاثة أسماء وفعل وأربعة أسماء وجملة الشرط
وجوابه القسم وجوابه حد الكلمة بفتح الكاف وكسر
اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما قول أي
مقول تحقيقا كزيد أو تقديرا كالمقدر في قم وكل جزء من جزئي
العلم المضاف كعبد مناف فإنه كلمة تقديرا إذ لا انتقال له
إلا في كلمتين وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقا الخارجي . ومن
من حد وإبدال على اللفظ لأنه وخرج به غير كالدوال
الأربع من الخط والإشارة والعقد والنصب المشاركة
للكلمة في الدلالة على المعنى وفي الإخراج به وإن كان جنسا
لما قالوه من أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم من
وجه فخ أن يخرج به ما تناوله عموم فصله والقول مع

فصله

21

منه الذي هو معرب كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفرد
وال بصدقه على المعنى دون اللفظ كما في الفعل المعنى مفرد وخرج
به المركب وسيأتي حده مستقل خرج به أبعاض الكلمة
الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وألف الـ
فإنها ليست بكلمات لعدم استقلالها إذ لا ينطق بكل منها
وحده ومن أسقطه جعل إلى ما قاله الرضي مع أنها مع ما
هي فيه كلمات صارت كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج بجعل
الإعراب على آخرها كالمركب المزجي فائدة إطلاق
الكلمة على ثلاثة أقسام حقيقي وهو ما مر من حده و لغوي
إطلاقها على مجموع الكلم ومجازي مستعمل في عرفهم وهو
إطلاقها على الكلام نحو كلمة الله هي العليا وهذا الإطلاق
منكر في اصطلاحهم ولذلك لا يتعرض لذكره في كتب النحو
كما قال ابن مالك في شرح التسهيل وإن ذكر في الألفية
فقد قيل إنه من أمراضها التي لا دواء لها حد المعرب المأخوذ
في حد الكلمة ما لا يقصد بجزء منه الدلالة بفتح الدال
أفصح من كسرها على جزء معناه المقصود كزيد فإن أجزاءه
وهي أحرفه الثلاثة التي هي ز ي د غير مقصود بها الدلالة

عن احد جزأين
كما مر والتعريف
ومجازي مهمل في
وهو اطلاقه
ح

وليست اجزاؤه الزاي والياء والدال كما وقع في عبارة بعضهم كما بينته في شرحي على القطر وشمل الحد جزء له كهمزة الاستفهام و«ق» علما وما له جزء ح وعكسه لا يكون مرادا كالحيوان الناطق علما لان المعنى حينئذ الماهية الانسانية مع التشخص ولا يخفى ان المراد الدلالة الوضعية والا فالحروف المفردة لها دلالة عقلية في الجملة **ويقابله** اعني **المركب** من تقابل الضدين **وهو** حينئذ **ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه** المقصود كغلام زيد فان كلا من جزئيه مقصود به الدلالة على جزء معناه والمراد بالجزء الفاظ مسموعة مرتبة فلا يرد نحو يضرب وضارب **وللمعرب من حيث هو** عند النحاة **اطلاقات اربعة فتارة يراد به** عندهم **ما يقابل المثنى والمجموع** على حده ووقع ذلك في باب الاعراب فيقابل المعرب اي ما ليس مثنى ومجموعا بل يرفع بالضمة نحو قوم وعبد الله ورجال ومسلمات اسماء معربة وتارة يراد به **ما يقابل المضاف** لما بعده سواء كانت الاضافة لفظية او معنوية **او شبهه** وهو ما لا يتم معناه الا بانضمام شيء اخر اليه سواء كان

ح وما له جزء غير دال على معنى كما مر وما له جزء ح دال على معنى لكن لا يراد دلالة جزء معناه المقصود كعبد الله علما

الما

الما اليه مرفوعا او منصوبا او مجرورا ووقع ذلك في باب النداء لا الشبيهة فيقابل المنادى المعرب وهو ما ليس مضافا ولا شبيها يبنى على ما يرفع به واسم لا المعرب يبنى على ما ينصب به لو كان معربا فزيد وهند ومثناهما وجمعهما مطلقا وبعلبك ونحوه وتركب اسماء معربة **وتارة يراد به ما يقابل الجملة** اسمية او فعلية معربة او مركبا **وشبهها** من الظرف والجار والمجرور ووقع ذلك في باب المبتدا والخبر فيقابل الخبر المعرب ما للعامل تسلط على لفظه فجميع ما تقدم من الاسماء مع المضاف وشبهه اسماء معربة **وينقسم المركب ثلاثة اقسام** اي انواع من انقسام الكلي الى جزئياته وقد تطلق الاقسام على الاجزاء انما لم يجر اسم المقسوم على كل من اقسامه **مركب اضافي ومزجي و**تركيب **اسنادي** ولا يرد المركب من حرفين كانما او من حرف واسم نحو بزيد او من حرف وفعل نحو قد قام زيد لانها اذا سمي بها حكيت كالمركب الاسنادي ويلحق به واما المركب التقييدي كالحيوان الناطق فملحق بالمفرد **حد المركب الاضافي هو كل اسمين نزل ثانيهما** مما قبله كغلام زيد **منزلة التنوين مما قبله** كزيد في اجراء الاعراب على ما

قبله وبقائه على حاله وفي الكلام ان التنوين معنى زائد على بقية الكلمة فيأتي بعد الاعراب فيكون الاعراب جاريا على ما قبله فكذلك هذا الاسم اذا دخل عليه العامل وان علما نحو قال ابن عبد الله اجرى الاعراب مطلقا على الجزء الاول منه وابقى الثاني منه على حاله كذلك فالثاني بمنزلة التنوين في اجراء عدم التغيير بدخول العامل ولعل ذلك لما بل كون في الحذف من جهة انه لا يدل على شيء من الاعراب وفي الحروف من جهة ان الحرف الماهية لا الاعراب لكن من ينسا بعد دخولها في الحذف كما وقع في عبارة بعضهم **حد المركب المزجي** هو **كل اسمين نزل ثانيهما** مما قبله كبعلبك **منزلة تاء التانيث** **مما قبله** كفاطمة في امتزاجه بالاول وصيرورته متعقب الاعراب والتزام فتح الاول لاجله كما ان تاء التانيث كذلك وبيانه ان الكلام المركب المزجي قبل التركيب كان الاعراب على اخر الجزء الاول منه كما ان ما قبل تاء التانيث قبل دخولها كان الاعراب في اخره فلما ضم الجزء الثاني الى الاول وركبا انتقل الاعراب الى اخر الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما انتقل مما قبل تاء التانيث لما صارت كالجزء مما قبلها ومحل التزام

ثم الم يكن اخره ياء او نونا فالمزج فيسكن نحو قالي قلا وبادي بدا واما المركب من الاعداد والظروف واما المركب من الاعداد والظروف والاحوال فمبني على الفتح مع جواز الاضافة ايضا فيما عدا الاول منها واما المختوم بويه فمبني لكن على الكسر **حد المركب الاسنادي** هو **كل كلمتين اسندت احداهما الى الكلمة الاخرى** سواء حصل مع الاسناد فائدة او لا ويعبر عنه بالجملة وهو مبني وان كان جزءاه معربين وما سمي به كتأبط شرا وبرق نحره حكي لفظه من غير تغيير لانه لا يعتبر لفظه في الاصل ويحكم على محله بالرفع والنصب والجر وكذلك الاسم الاخر فيه مجرى المزجي اي وربما اضيف صدره الى عجزه ان كان كامرئ **حد الاسم** هو **كلمة دلت على معنى كائن في نفسها** اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية مخرج الحروف **غير مقترن** تلك الكلمة بهيئتها بحسب وضع مع جواز الرفع **بزمن معين** من احد الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والاستقبال مخرج الفعل لاقترانه به ودخل نحو الصبوح والغبوق لدلالته على زمن غير معين **وضعا** اي من حيث

الوضع فخرجت الأفعال المجردة عن معنى الزمان بحسب الاستعـ
كنعم وبئس كما استعرفه وكذا المضارع على القول بأنه مشـ
للماضي، وشمل الحد أسماء الفاعلين لوضعها في الأصل للذات قام
بها الوصف من غير زمان ودلالتها على الزمان عارضة لا أثر
لها وكذا أسماء الأفعال قال شارح اللب فإنها موضوعة في
الأصل لمصادر أو أصوات أو ظروف ثم نقلت ودلالتها لما نقلت
عنه عن الزمان وقرر صاحب المتوسط بأن المراد الدلالة
الأولية ومه مثلاً إنما تدل على اسكت وبواسطته أي على
السكوت المقترن بالاستقبال وشمل أيضا الاسم الموصول وضمير
الغيبة لدلالتهما في نفسهما على معناهما الذي هو الشيء المبهم
واحتياجه إلى الصلة إذ ليس دلالة ذلك المعنى وجه
في ذلك اللفظ بل لكشف ذلك الإبهام قال الرضي فهما
مبهمان لكن اشترك فيهما من حيث الوضع أنه لا بد لهما من
معنى مخصص وشمل أيضا ما دل على الزمان بجوهره كأمس والآن
إذ المراد الدلالة بحسب الهيئة والمادة وإن لم يصرحوا
بقيد الهيئة فهو مراد في التعريف قال السعد التفتازاني
فلا يدفع به القصر والتفسير لا يتضمن ما له حياة بل هي مشتركة

بين

بين معان من جملتها إثبات الشيء، نحو سكنت البصرة نفسها
قاله ابن هشام فليس في الحد مجاز **حد الفعل** نحو **كلمة دلت**
على معنى كائن في نفسها أي من غير حاجة إلى انضمام غيرها
البتة كما مر تخرج الحروف **مقترنة** تلك الكلمة الدالة
بالنصب مع جواز الرفع **بزمن معين** كما تقدم تخرج الأسماء
كما مر **وضعا** أي من حيث الوضع كقام وقم وكذا يقوم وإن قلنا
بأنه وضع مشتركا بين الحال والاستقبال قال ابن الحاجب فإنه
مقترن بأحد الأزمنة على التعيين باعتبار الوضع فإن الواضع
لم يضعه إلا على أحدهما أبدا واللبس إنما حصل
عند السامع لكون اللفظ يطلق على أحدهما تارة وعلى الآخر أخرى
لا أنه موضوع لا لأحدهما بخلاف مثل الصبوح فإنه لم يوضع إلا
على أحدهما إلا بظهور الاشتراك وخرج عن الحد ما دلالته
على الزمان من الأسماء عارضة كأسماء الفاعلين ودخل من الأفعال
ما جرد عن معنى الزمان بحسب الاستعمال كعسى وفعل التعجب
لوضعه في الأصل للدلالة على الزمان **وهو ثلاثة أقسام**
عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والأخفش
بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب

بلام مفتوحة **ماض** أصله ماضي بالياء والتنوين حذفت الضمة
للاستثقال ثم الياء للالتقاء الساكنين **ومضارع وأمر**
بوجهيهما **حد الفعل الماضي** هو **كلمة دلت وضعا على حدث وزمان**
دخل مع الحروف فسيماه لدلالتها على ذلك ثم خرج بقولهم
انقضى ذلك الزمان قبل زمان التلفظ لحروف انقضاء زمانها
قبل نحو ضرب وخرج وانطلق واستخرج فإنها دالة وضعا
على حدث وزمان انقضى وقيد الوضع مدخل نحو إن ضربت وكذا
بعت وزوجت من بيع الإنشاء لدلالته في أصل وضعه على ذلك
وإن كان الآن غير دال عليه لغرض وارد على الحد نحو خلق الله
الزمان فإن خلق هنا لا يدل على زمان لما فيه من التسلسل وأجيب
بأن أفعال الباري تعالى لا تحتاج إلى زمان لكن لما كانوا لا يعقلون
ذلك فأجراه مجرى ما يعقلون **حد الفعل المضارع** من المضارعة
وهي المشابهة **كلمة دلت وضعا على حدث وزمان** دخل
مع الحروف فسيماه أيضا ثم خرج الماضي بقولهم **غير منقض**
حالة التلفظ لانقضاء زمنه والأمر بقوله **حاضرا** أي حاصلا
في ذلك الزمان كيقوم الآن **أو مستقبلا** نحو سيقوم فإنه
مستقبل أبدا بخلاف المضارع فإنه موضوع بالاشتراك بينهما

[illegible]

او بعضه

أو بعضه الحرو وهو مذهب الجمهور لأن إطلاقه على كل منهما لا
يتوقف على مسموع بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه
على مسموع وقد يتعين لأحدهما وقيل حقيقة في الأول مجاز في
الثاني بدليل حمله عليه عند التجرد من القرائن وهو شأن الحقيقة
وقيل عكس ذلك وقيد الوضع مخرج لما اقترن من الماضي بأداة
شرط لما مر واعلم أن المراد بالزمان الحاضر هو القدر المشترك
بين الزمانين ولهذا أخبر زيد يصلي الآن مع مضي بعض صلاته
واستقبال بعضها فيكون المضارع الحالي هو المقترن وجود
لفظه بوجود جزء معناه لا بوجود جميعه **حد الفعل الأمر**
هو **كلمة دلت على الطلب بذاتها** أي بانضمام غيرها إليها
فخرج ما لا دلالة عليه أصلا كالمضارع وفعل التعجب وما دل
عليه بواسطة نحو لا تضرب فإن دلالته عليه بواسطة حرف
النهي الذي هو طلب الترك ولا بد **مع** ذلك من **قبولها ياء**
المخاطبة أي ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور
وبها تصير الضمائر أحدا وستين ضميرا **أو قبول نون التوكيد**
كادخل وكل واشرب وانبسط فخرج ما لا يقبل أحدهما وإن دل
على الطلب كنزال ودراك مما هو اسم فعل **حد الحرف** هو

كلمة دلت على معنى خال من الحروف فيهما، فمنه خرج الفعل
وبعض الأسماء بقولهم **في غيرها** أي بسبب انضمام غيرها
إليها من اسم كمررت بزيد أو فعل كقد قام أو جملة كحرف النفي
والاستفهام والشرط فالحرف مشروط في دلالته على المعنى الذي
وضع له ذكر متعلقه فإن لم يذكر متعلقه فلا دلالة له على
شيء فهو كما قال الرضي كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على
أن في الشيء فائدة فإن أفرد عنه بقي غير دال أصلا وقد
يحذف متعلقه للعلم به كنعم ولا وإنما وقد وسوف وكلا وبعض
وأمثالها وإن لم تذكر إلا بمتعلقها فليس مثنى وكافي لا لغة
معناها للفصيح يفهم معناه وهو صاحب من لفظه وكذا
فوق وإنما شرط ليتوصل بذي إلى الوصف بأسماء الأجناس
ويعرف ابن علوف فجر ونص على هذا **بنفسه** خرج به أسماء
الشرط والاستفهام فإنهما كما تدل على معنى في نفسها تدل على
معنى في غيرها وهو معنى الشرط والاستفهام وهذا القيد ذكره
الجزولي وابن مالك في الحد وقد أشار إليه الرضي **حد التثنية**
أحلقها العطف وعدل عنه لكراهة التطويل وإرادة الاختصار
والرجوع إليه غير جائز لأنه أصل من فوضها في ثلاثة مواضع

مذكورة

مذكورة في التسهيل **جعل الاسم** يتحرى الناطق به على
الآلة الوجه بعد الوضع من الواضع لا بوضع الواضع فخرج نحو
زيدين مما وضع لاثنين **القابل** للتثنية نعت للاسم مخرج لما
لا يقبلها فلا يثنى وهو ما يؤدي تثنيته إلى اجتماع إعرابين
وهو المثنى والمجموع على حده أو إلى إخراجه إلى الشكل وهو
المجموع المتناهي كمساجد أو ما استغنى عن تثنيته بلفظ
آخر غير مثنى وفي الكل ألفاظ العرب كلها الأمانة واتباع **بليل**
اثنين مفعول ثان بجعل مخرج لما العطف به لفظ تثنية
مراد به التكثير كحنانيك وهذاذيك ومنه ثم ارجع البصر
كرتين أي كرات ولما جعل لفظ تثنية بشيء واحد كالقمين
والجلين **متفقين لفظا** إذ هو مخرج للمختلفين فلا يثنيان
إلا على سبيل التغليب كالعمرين والقمرين قال أبو حيان وما
ورد منها ادعي فيه التغليب يحفظ ولا يقاس عليه وصرحوا
بأنه ملحق بالمثنى فلهذا أسقطت ما في التسهيل من لفظا غالبا
بعد قوله في اللفظ الموهم أنه نحو العمرين مثنى حقيقة **وكذا**
معنى عند أكثر النحاة ونسب إلى المحققين فلا يجوز تثنية المشترك
ولا المجاز بل ولا جمعهما ونحو الحريري في قوله فانثنى بلا

عينين. وأوّله: جاء بالعين حيز اعترض هواه عينه. وا
عليهم تثنية العلم المشترك وجمعه انه يصح اتفاقا از
الزيدان والزيدون وأجيب عنه بأنه يؤول كلٌّ
واختار ابن مالك جواز ذلك إن اتفق المعنى وحجته في
شرح التسهيل وتعقبه ناظر الجيش بما سبق عنه **بزيادة**
في آخره هي الألف رفعا والياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا
ليعلم أن الاسم المجعول مثنى **تليها نون مكسورة** للفرق
بينها وبين نون الجمع أو لالتقاء الساكنين وتعميم الجعل
بالمثنى نحو ما صرح به ابن مالك في شرح التسهيل ويمكن
كما قيل حمله على ما يعم منه ابتداءً ونحو وضع الواضع ولا
يغني نحو زكر وزوج نحو زوجه بالزيادة وإخراج المصدر
المجعول لاثنين خبرا أو نعتا بالزيادة نحو هذان رضى
ومررت برجلين رضى عدل فإنه لم يجعل لاثنين حتى
يحترز عنه وإنما أطلق على الاثنين ولا يلزم من الاطلاق
كونه دالا عليهما **حد المثنى** نحو **ما دل على اثنين بزيادة**
في آخره أي بسببها ومن ثم يخرج ما دل عليها أصلا أو كما
أو غير ذلك لكن بزاده نحو كلا وكلتا وشفع وزوج **صالحا**

للتجريد

١٧

للتجريد عنها بالنصب على الحال من الدال على فيخرج ما لا يصلح
كالكلمتين لاثني الجزأين والبحرين علما واثنين واثنتين **وعطف**
مثله عليه فيخرج ما لا يصلح لعطف مثله عليه والأبوين
والقمرين مما ثني بطريق التغليب فإنه دال على اثنين لكن
إنما جرى لا يصلح لعطف مثله عليه بل لما باينه ومغايره نحو قمر
وشمس **بدون اختلاف معنى** كالزيدان أو العاقلان وهذا
الغير زاده ابن مالك في شرح كافيته لإخراج ما اتفق لفظه
دون معناه كالعين الباصرة ومنبع الماء فلا يجوز تثنيته
ولا جمعه ومنع عنه جواز قال ناظر الجيش والعنوان تثنية
ما اختلف معناه وجمعه لا يجوز إلا سماعا وينبغي أن يحكم
على ما ورد من ذلك أنه تثنية وجمع لغويا لا اصطلاحيا
حد الجمع نحو **الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة** دالة
كونه **دالا عليها مثل عادلة تكرار الواحد منها بالعطف**
سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كالزيدون والرجال
والمسلمات أو لم يكن كعباديد وشماطيط وأبابيل فخرج بقول
فذلك جاءني رجل ورجل ورجل قال الشبكي وبدلالة الجمع
على كل واحد من أفراده بالمطابقة وبكيفية فيه اختلاف

الناس على أن الجمع كتكرار الواحد وعدم جواز نقض التكرير
فيه إيماء لعدم الفائدة لاغناء لفظ الجمع عنه فلو كانت
دلالة الجمع على مفرده بالتضمن لكان هذا التكرير مشتملا
على أعظم فائدة وهي الانتقال من دلالة المطابقة الى
التضمن قال وتحقيقه أن لفظ رجال في الحقيقة لفظ رجل
وانما تغيرت هيئته فطرأ الدال على الآحاد فينصرف الى كل
منها وينجذب اليه انجذابا واحدا ولم يكن دالا عليه بالتضمن
لانه لم يوضع لمجموع الثلاثة ثم أورد سؤالا وأجاب عنه
حد اسم الجمع هو **الاسم الموضوع لمجموع الآحاد** حالة
كونه **دالا عليها مثل دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماه**
وان لم يكن واحد من لفظه كقوم وركب وصحب فمدلوله مجموع
الافراد وكل منها جزء من مدلوله ودلالته على احدها بالتضمن
لانه جزء المدلول كالنخلة اسم لذي اجزاء مدلوله مجموعها
وكالعشرة مدلولها مجموع الآحاد هذا **حد اسم الجنس** هو
الاسم الموضوع للحقيقة من حيث هي حالة كونه **ملغى فيه**
وضعا **اعتبار الفردية** سواء كان افراده كالماء والعسل
أو جمعيا كتمر وروم فدلالته على كل من افراده التزامية

والفرق بينهما أن الافراد منه يتبعض الواحد بتبعيضه بخلاف
الجمع منه فان الواحد والاثنين لا يتبعضان بتبعيضه وهو
ثلاثة أقسام ما تميز واحده عنه بياء النسب كروم ورومي وزنج
وزنجي وما يميز عنه بتاء التأنيث نحو تمر وتمرة ونبق ونبقة
وهو الغالب ومنه الكلم وما يميز هو عن واحده بها كسياة
وسيا وكماة وكما **والجمع** الموضوع للآحاد المجتمعة **قسمان**
قسم **صحيح** مفرده **و** قسم **مكسر مفرده** وكل منهما اما **للمذكر**
كالزيدون والزيدين **أو للمؤنث** كالمسلمات والهندات **حد**
جمع المذكر السالم المسمى بالجمع الذي على حد المثنى الشبيه
له في كونه اعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون
تحذف للاضافة **ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في آخره**
يخرج ما دل على أقل أو على الكل لكن بجوهره كاسم الجمع
مع سلامة بناء واحده أي صيغة مفرده من التغيير حالة جمعه
كالزيدون العاقلون يخرج ما لم يسلم فيه ذلك كجمع التكسير
ولابد فيه من عطف أمثاله عليه دون اختلاف معنى
فيشمل المثنى السلامة بناء واحده مع قطع النظر عن الزيادة
في آخره **حد جمع المؤنث السالم** هو **ما جمع بالف وتاء**

حالة كونهما **مزيدتين** على مفرده ليدلان على الجمع والت
مثنى فخرج نحو قضاة وابيات فان الالف في الاول والتاء في الثا
اصليتان ويظهر ان التقييد بالمزيدتين للايضاح لا للاخرا
اذ لا داخل ليخرج فالحري ان المتبادر من جمع بالف وتاء
كونهما مستحقين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله وما
بتا والف قد جمعا. وشمل الحد ما كان مفرده مذكرا كحمامات
وما تغير فيه بناء مفرده كسجدات فتعبيرهم الجمع بالتانيث
والسلامة جرى على الغالب **حد جمع التكسير هو ما تغير**
فيه بناء واحده اي صيغة مفرده حالة جمعه تحقيقا او
تقديرا اما **بزيادة** على مفرده فقط ليست عوضا عن شيء
كصنو وصنوان بخلاف نحو الزيدون فان الواو عوض عن
الضمة والنون عوض عن التنوين **او نقص** عنه كتخمة
وتخم **او تبديل** للشكل من غير زيادة ولا نقص كاسد واسد سل
او مع زيادة كرسول ورسل او مع نقص ككتاب وكتب او معهما
كغلام وغلمان وبكل او هنا لمنع الخلو والتغيير كما يكون
حقيقيا يكون تقديريا نحو فلك فان الجمع والواحد فيه
متحد في الصورة والضمة فيه اذا كان مفردا كضمة قفل واذا

ن جمعا بضمة اسد ولابد ان يكون في ذلك التغيير **لغير**
اعلال كما مر بخلاف ما تغير لاجل الاعلال فانه جمع تصحيح
تكسير نحو قاضون والاعلون اصلهما قاضيون والاعليون
نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين **حد**
المقصور هو كل اسم معرب بدخول العامل اخره الف
لازمة كالفتى والعصا فخرج بالاسم غيره كيخشى وحتى
والى وبالمعرب المبني كمتى وهذا وبالالف ما في اخره ياء من المنقوص
والجاري مجرى الصحيح كظبي وجري وباللازمة الاسماء الست
حالة النصب واما المرفوع فلا يصدق عليه الحد فلا
حاجة الى زيادة قيد لاخراجه وما يقع في عبارة البعض
من اطلاق المقصور على غير الاسم المعرب تسامح وسمي مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس فان قلت مقتضى هذا التعليل ان نحو
يخشى يسمى مقصورا قلت لا يلزم في ذلك لان المناسبة
لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت
بذلك لتقرر الماء فيها اي اجتماعه ولا يلزم منه تسمية

الزيدون ونحوه فاروق **حد الممدود نحو كل اسم معرب**
آخره همزة واقعة **بعد الف زائدة** كحمراء وصحراء فخرج
بالمعرب المبني كهؤلاء والحلا بالهمز المقصور وبالبعدية
نحو رشاء وبناء وبالزائدة المبدلة من أصل كماء وماء فإن
الالف فيهما غير زائدة فإن الحكم بزيادتها ثمّ يوجب نقصها
عن أقل الأصول لأن أقل ما يكون عليه الكلمة العربية ثلاثة
أحرف أصول بل الهمز فيهما بدل من أصل فيهما من قبيل المهموز
لا الممدود وذكر الاسم في الحد ليس للاحتراز به عن
شيء إذ لا يوجد فعل آخره همزة بعد الف زائدة وإنما
يوجد بعد الف منقلبة كيشاء بل ليعلم من أول وهلة
أن الممدود ليس من أصناف غيره ولا يسمى غير الاسم المعرب
ممدودا إلا تشبيها **حد المنقوص نحو كل اسم معرب آخره**
ياء لازمة قبلها كسرة كالقاضي والداعي فخرج بالاسم
غيره كيرمي ويدعي وبالمعرب المبني كالذي والتي وبالياء ما
ليس آخره ياء كالمقصور وبالملازمة الأسماء الستة حالة
الجر وبالقبلية ما آخره ياء ساكن ما قبلها كظبي
وجري ويسمى منقوصا لنقص بعض الحركات منه أو لحذفه

لامه

ما اجل التنوين كذا قيل **حد المنصرف** نحو **كل اسم**
معرب سلم من مشابهة الفعل بأن لم يوجد فيه ما يمنع صرفه
من العلل التسع كزيد وبكر وعمرو فخرج المبني وما وجد فيه ذلك
فلا يسمى منصرفا **حد ما لا ينصرف** من الأسماء نحو **كل اسم**
معرب قد شابه **الفعل بوجود علتين** تمنع الصرف والبناء
للشبيه **فرعيتين عن شيئين مختلفين** بأن يكون مرجع
أحدهما اللفظ والآخر المعنى ليكمل بذلك الشبه بالفعل
فخرج ما كان فيه الاختلاف من جهة واحدة كدريهم فهو
ملحق بأصله عن وجودها فيه متعلق بوجود **من علل**
تسع صفة للعلتين أو حال منهما كفاطمة وإبراهيم وحمرا
أو وجود واحدة منهما **تقوم** في الاستقلال بالمنع من الصرف
مقامهما كحبلى وصحراء ومساجد ويشترط فيما فيه علتان
أن يكونا فيه على وجه مخصوص إذ ليس كل ما فيه علتان
فرعيتان يمنع صرفه ألا ترى أن نحو خالفة فيه الصفة
والتأنيث وهما فرعان عن الجمود والتذكير لأن الواضع
لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف إلا مع العلمية لأنه لا
يكون لازما إلا معها **والعلل التسع يجمعها** في بيت واحد

قوله وهو على ما قيل للعلامة ابن النحاس ن

قد كملا

• اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة • ركب وزد عجمة فالوصف •

أي قد كمل به عدتها والمانعة للإطلاق وأحسن منه ما في

النظم قول بعضهم ن

قد تم

• جمع ووزن وعدل وصف معرفة • تركيب عجمة تأنيث زيادة •

لذكرها كلها بصريح أسمائها والجميع أنهى في كافية ابن

الحاجب ولا يخفى أن تسمية كل واحد منها علة مجاز لا

حقيقة **والمراد بالجمع** المجموع من العلل في باب ما لا ينصرف

صيغة منتهى الجموع المعبر عنها بالجمع المتناهي **وأن حذف**

تفسير وما بعده بدل أو عطف أو عطف بيان **ما** أي اسم **كان**

أوله حرفا مفتوحا أي حرفا **كان** من غير اعتبار حرف معين

وكان ثالثه ألفا تكون **غير عوض** عن شيء يليها كسر

أصلي لا عارض ولو كان الأصلي **مقدرا** غير ملفوظ به **وكان**

بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن وذلك

كدراهم ودنانير فإن أولهما مفتوح وثالثهما ألف غير

عوض ويليها كسر أصلي ملفوظ به وبعد ألف الأول

حرفان وفي الثاني ثلاثة أحرف وسطها ساكن **وأما**

أحد

ـه ما واب أدغم أحد المثلين في الآخر أوله مفتوح وثالثه

ـف غير عوض ويليها كسر أصلي مقدر وبعدها حرفان **والمرا**

د بالعدل المانع من الصرف مع غيره **خروج الاسم** بتغيير صورته

لكونه خارجا **عن صيغته الأصلية** أي صورته التي تقتضي

الأصل أن يكون ذلك الاسم عليها **إلى صيغة أخرى مع**

اتحاد المعنى فخرج المصغر كرجيل لتفاوت المعنى **وبغير إلحاق**

بشيء فخرج نحو كوثر لإلحاقه بجعفر **ولا إعلال** فخرج نحو مقام

لإعلاله ثم خروج الاسم تارة يكون عن أصل محقق يدل عليه

عند منع الصرف كثلاث ومثلث أصلهما ثلاثة ثلاثة ويدل

عليه أن في معناهما تكرارا دون لفظهما والأصل أنه إذا كان

المعنى مكررا يكون اللفظ أيضا مكررا كما في جاء القوم ثلاثة

ثلاثة فعلم أن لفظهما المعدول تكرر ونحوهما مثلهما وتارة يكون عن

أصل مقدر مفروض وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وزفر

فإنهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر

إلا العلمية اعتبر فيهما العدل وهذا توقف اعتبار العدل على

وجود أصل ولم يكن فيهما ما يدل على وجوده غير منع الصرف

فقدر فيهما أن أصلهما عامر وزافر عدل عنهما إلى عمر وزفر والمراد

بكون الزاي
تغيير د
ح

بالعجمة المانعة مع غيرها كون الكلمة من غير أوضاع العرب
بأن تكون من وضع الفرس أو الروم أو الهند أو الفرنج أو غيرهم
ثم تنقل من لسان غيرهم بعد وضعها في أول أحوالها علما
شخصيا الى لسان العرب كابراهيم واسماعيل فإن أول ما استعملته
العرب استعملتهما علمين بخلاف ما نقل الى لسانهم نكرة كديباج
ولجام ونيروز فإنه لنقله نكرة أشبه ما هو من كلام العرب
بصرف وتصرف فيه بادخال الالف واللام عليه والاشتقاق منه
واشترط على المشهور أن يكون علما في لسان العجم وقيل لا
فنحو قالون ودينار منصرف على هذا دون الأول وجميع أسماء
الأنبياء أعجمية إلا أربعة محمدا وصالحا وشعيبا وهودا فمن
صرفت والممنوع فيها في الظرف نوح ولوط قال في شرح القطر وشيث
فهذه سبعة منصرفة ويجمعها هذا البيت ۝ د

• تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا • وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا •

وقيل هود كنوح لأن سيبويه قرنه تبعه وإياه بما يقال من أن العرب
من ولد اسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل
اسماعيل فيما ذكر وكان كنوح وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة
لها وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربي وبأن يجتمع

جم

22

كصولجان
2

فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والطاء والقاف
كمنجنيق أو الكاف نحو اسكرجة وبغير ذلك كما قيل والمراد بالوصف
كونها أي كون الكلمة دالة على ذات مبهمة باعتبار
معنى هو مقصود بالوضع من الواضع كالأحمر وغيره من
المشتقات فإنه اسم موضوع لذات مبهمة باعتبار صفة
معينة من غير نظر في اللفظ على خصوصية كونه إنسانا
بل جسما أو غيره وتلك أصل الوصفية لاندراج كل معروض تحتها
من غير عكس ـــــــــ ما أي اسم شاع في جنس
موجود في الخارج تعدده كرجل فإنه شائع في جنس الرجال
الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم وتعدده
في الخارج موجود مشاهد أو في جنس مقدر وجود تعدده
فيه أي في الخارج كشمس فإنها تصرف بتعدد كوضعها للكوكب
النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل وإن لم يوجد في الخارج
غير فرد العدد والمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود
التعدد ثم إنها تتفاوت في نفسها كالمعارف فبعضها
أنكر من بعض والمراد به المتفاوت من غير ضابط ذكره
في شرح القطر وخاصتها أنها ما تقبل أل المؤثرة للتعريف أو تقع

عم
الصفة سر مقصود
إنما أحمر وضع لذات بـ
ملاحظة الحمرة فيه
النكرة وهي
م

موقع ما قبلهما **حد المعرفة** وكمل الفرع **ما** أي اسم **وضع**
بوضع كلي أو جزئي **ليستعمل في شيء معين** سواء كان ذلك الاسم
الشيء مقصودا للواضع كالعلم أو غير مقصود له كبقية المعارف
فإن كلا منها موضوع لمفهوم عام شامل للأشخاص وليقع فأنا مثلا
وضع لمفهوم المتكلم من حيث إنه يحكي عن نفسه فهو صالح
لكل متكلم لكن إنما استعمل في معين خاص من حيث جزئيا وقصر عليه
وكذا اسم الإشارة صالح لكل مشار إليه فإنه إنما استعمل في
جزئي معين وقصر عليه وأل الصالحة أن يعرف بها كل نكرة فإذا
استعملت في واحد عرفته وقصرت على شيء بعينه فالمعتبر
في المعرفة التعيين بحسب الاستعمال وهذا معنى قولهم إنها كليات
وضعا وجزئيات استعمالا هذا ما عليه الجمهور وجرى عليه
الرضي والسعد التفتازاني لكن السيد في حاشية المطول
لم يرتضه وجرى على ما ذهب إليه بعضهم من أن الوضع فيها كلي
والموضوع له جزئي مشخص وإليه جنح منلا جامي في شرح الكافية
والمعرفة **هي** عند الأكثر **ستة أقسام** بالاستقراء وزاد
ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود كيا رجل لمعين فتعريفه
بالقصد عنده ولم يذكره المتقدمون لأن رجوعه إلى المعرف بأل

قال

صحيحه

قال أبو حيان وهو ما عليه أصحابنا أو لما قال الرضي من أنه
مع الإبهام كان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب ثم إن المعارف
تتفاوت ويتبع بعضها فأعرفها بعد اسم الله كما قال الضمير ثم الذي
يليه وهكذا إلخ كما يدل عليه تعبيره بالفاء واختار ابن مالك
أن ضمير الغائب بعد العلم **فالعلم** بقسميه **فاسم الإشارة**
فاسم موصول وسمي كل منهما مبهما والثاني لفظا أيضا **فالمعرف**
بالأداة التي هي أل عند الخليل وسيبويه أو اللام وحدها
عند الأخفش وسيبويه على القول المشهور عنه **والمضاف**
بالواو أو الفاء في نسخة **إلى واحد منها** أي من الخمسة ولو
بواسطة ما لم يكن متوغلا في الإبهام كغير ومثل أو واقع موقع
نكرة كجاء وحده نحو غلامي أو غلام غلامي مثلا أو غلام زيد
أو هذا أو الذي أكرمته أو القاضي وهو في رتبة ما أضيف إليه
إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم على الأصح لئلا يلزم أعرفية
الصفة على الموصوف نحو مررت بزيد أخيك وكما أن التفاوت
في التعريف يكون باعتبار الأقسام مع بعضها البعض يكون
في القسم الواحد باعتبار أنواعه فالضمائر أعرفها ضمير المتكلم
ثم المخاطب ثم الغائب والأعلام أعرفها أسماء الأماكن ثم

وبهذا يعلم أن نكتة
أهل الواو
ه

اسماء الاناسي ثم اسماء الاجناس ثم اسماء الاشارة اعرفه
ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد والاداة اعرفه
فيه ما كانت فيه أل للحضور ثم للعهد الشخصي ثم للجنس
والمراد بقولهم ان هذا اعرف من هذا ان تطرق الاحتمال اليه
أقل من تطرقه الى الاخر **حد الضمير** هو ما اي اسم مبني **دلّ**
وضعا على متكلم كانا واياي **أو على مخاطب** كانت واياك
أو على غائب كهو واياه تقدم ذكره لفظا ورتبة وقد يكون
معنى وحكما فخرج بهذا نحو انا انزلناه فخرج عن الحد ياء اياي
وكاف اياك وهاء اياه فليست بضمائر لعدم دلالتها على
ما ذكر بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي حروف والدال على
ما ذكر انما هو ايا لكنه لما وضع مشتركا بين ما ذكر وارادوا
بيان ما نوعوا به احتاجوا الى قرينة تبين ما ذكر وشمل
الحد الضمير المستتر الذي لم يوضع لغائب فقط ولا لمخاطب
فقط لانه انما وضع لاحدهما صدق عليه الحد بالنظر الى تلك
الحيثية ثم انه ان وضع لاخر منهما صدق عليه ايضا من حيثية
أخرى فلا حاجة الى زيادة فيه ما اخرج الحد ومراده بالغا
غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا بان الحاضر الذي لا يخاطب

او لفظا لا رتبة أو العكس او تاخر لفظا ورتبة م

يختص

يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله مع ان الغائب
لا يطلق عليه تعالى واجمع الجل ان ضمير الغائب العائد الى
نكرة معرفة مطلقا وهو قول الجمهور من أقوال ثلاثة لتخصيصه
من عاد اليه من حيث هو مذكور وثانيها ان عاد الى نكرة
واجب التنكير كالحال والتمييز وجب التنكير فهو نكرة
أو الى جائزه كالفاعل والمفعول فهو معرفة ولا يعود ضمير
الغائب على غير الاقرب الا بدليل **وهو قسمان** قسم **مستتر**
في عامله لا يظهر لفظا **و**قسم **بارز لفظا حد الضمير**
المستتر هو ما **ليس له صورة في اللفظ** ووجودها اي الملفوظ
به **بل ينوى** فيه ويقدر ولا يكون الا مرفوعا كالمنوي في
قم وزيد ضرب وهذا المنوي لم تضع العرب له لفظا وانما
عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو انت وهو
واجروا عليه احكام اللفظ **وهو قسمان** قسم **مستتر**
في عامله **وجوبا** فيمتنع اظهاره لفظا **و**قسم **مستتر**
فيه **جوازا** فيه اظهاره جوازا لفظا **حد الضمير المستتر**
وجوبا هو **ما لا يخلفه** اسم **ظاهر** وهو ما لا يكنى عنه
بالضمير **ولا ضمير منفصل** عند ارادة حذفه وجعل الظاهر او

الضمير خلفه كالمغير في فعل الامر المسند الى الواحد كما مر وفي
المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون او بتاء خطاب الواحد كأقوم
ونقوم وتقوم وفي اسم الفعل غير ماض كهو في نزال وفي افعل في التعجب
نحو ما أحسن زيدا **حد الضمير المستتر جوازا هو ما يخلفه**
في الكلام اسم ظاهر او ضمير منفصل عند ارادة حذفه وجعل
الظاهر او الضمير خلفه كالمرفوع بفعل الغائب والغائبة او بالصفة
المحضة او باسم الفعل الماضي كزيد يقوم وهند تقوم وزيد قائم أو
مضروب أو حسن او هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا
بدليل جواز يقوم ابوه او ما يقوم الا هو وكذا الباقي **حد الضمير**
البارز هو ما له صورة ووجود **في اللفظ** كأنا وانت وكاف اكرمك
وهاء غلامه **وهو قسمان** قسم **متصل** بعامله **و**قسم **منفصل**
عنه كما مثلنا **حد الضمير المتصل هو ما لا يبتدأ به** في اول الكلام
ولا يقع صدرا بل عجزا وهو غير مستقل بنفسه سواء كان مرفوعا
أو منصوبا او مجرورا **ولا يقع في الكلام بعد الا اختيارا** عند
الجمهور فلا يقال ما اكرمت الاك الا في الضرورة **حد الضمير**
المنفصل هو ما يبتدأ به في اول الكلام سواء كان مرفوعا أو
منصوبا وهو مستقل بنفسه فيقال انا مؤمن واياك اكرمت ولا

يكون

يكون مجرورا لئلا يلزم تقدم الجار على المجرور **ويقع** في الكلام
بعد الا اختيارا فيقال ما قام الا انا وما اكرمت الا اياك كما قيل
الاك نظما **حد العلم هو الاسم وضع لمعين** خارجا او ذهنا
لا يتناول اي ذلك الاسم **غيره** يخرج بالمعين النكرة وبما بعده بقية
المعارف فان كلا منها وضع لمعين وهو اي جزئي يستعمل فيه ويتناول
غيره بدلا عنه فانت مثلا وضع لما يستعمل فيه من اي جزئي ويتناول
جزئيا آخر بدلا منه وكلم جرا وكذا الباقي **وهو قسمان** قسم **شخصي**
وقسم **جنسي حد العلم الشخصي هو ما وضع لشيء معين** خرج
النكرة **في الخارج** خرج علم الجنس **لا يتناول ما** وضع لذلك
غيره كأسماء الاماكن والاناسي خرج الضمير وغيره من اقسام المعرفة
كما مر وقولنا **من حيث الوضع له** مدخل للعلم العارض الاشتراك
كزيد سمي به كل من جماعة **وهو اربعة اقسام** اي انواع قسم
مرتجل وقسم **منقول من غيره و**قسم **لقب على شيء. و**قسم
كنية لشيء حد العلم المرتجل هو ما استعمل من اول الامر علما
بان لم يكن موضوعا قبله لشيء بل اخترع ابتداء للعلمية فهو
علم من اول احواله من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية
سواء كان قياسيا كعمران وحمدان وفقعس او شاذا كمحبب ما به غم

كمحبب أو فتح ما يكسر كموهب أو كسر ما يفتح كمعدي من قولهم معدي
كرب أو تصحيح ما يعل كمزيد أو إعلال ما يصح كداران **حل العلم**
المنقول هو ما استعمل قبل العلمية في غيرها بأن كان في الأصل
موضوعاً لشيء ثم جعل علماً على شيء آخر وهو علم على ثلاث
أحوال وهو أقسام لأن نقله إما من اسم كحاتم ومنصور ون
وزيدون وبركات وعساكر وقوم وترك ونزال أو من فعل مجرد عن
الفاعل كشمر ويشكر واصمت أو من جملة اسمية كزيد قائم أو فعلية
بفاعلها إما ظاهر كزاد الخير ودام الشر وطاب الزمان أو يستتر
نحو يزيد من قولهم المال يزيد وبارز كقوله على أطرقا باليات
الخيام أو من حرفين كإنما أو من حرف واسم كيا زيد أو من حرف وفعل
كقد قام وبهذه ثلاثة وعشرون قسماً ثم هل المراد ما سمع من
كلامهم التسمية به ويقاس عليه غيره أم يقتصر على ما سمع
ووقع في كلامهم ظاهر قول التسهيل في باب التسمية بكائن ما كان
أن المراد سمع أو لم يسمع **حل العلم اللقب هو ما أشعر برفعة**
المسمى أي بمدحه سواء كان مركباً كزين العابدين أو مفرداً كالمسيح
والصديق والفاروق **أو أشعر بضعته** يعني الضاد المعجمة أي
بذمه وذلك كبطة وقفة وعائذ الكلب وإنما قلنا أشعر و

حل أ

لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذوات معتبراً معنى المدح أو الذم لا
معناه لا بمعنى المذكور **حل العلم الكنية هو ما صدر بأب**
أو أم حال كونهما **مضافين** لما بعدهما كأبي بكر وأم سلمة زاد في المغني
الرازي والرضي في العلم الجنسي أو ابن أو بنت مضافين كابن آوى وبنت
وردان ولا تكون إلا مضافة بخلاف اللقب كما مر والحكمة في الإتيان
بها قد تكون مجرد التفاؤل أو التعظيم أو هما معاً **حل**
العلم الجنسي هو ما وضع لشيء معين خرج النكرة **في الذهن**
أي **ملاحظ الوجود فيه** كأسامة علم للسبع أي لماهيته الحاضرة
في الذهن وهو من التعيين بمنزلة المعرف بلام الحقيقة فقولك
أسامة أجرأ من ثعالة بمنزلة قولك الأسد أجرأ من الثعلب
وأجري الأحكام اللفظية لعلم الشخص على علم الجنس بل باعتبار
التعيين فيه وبهذا القيد خرج علم الشخص ويكون في الأشخاص كما
عريط للعقرب وثعالة للثعلب وفي المعاني كبرة للمبرة وفجار للفجرة
تقول الفجار وبرة أي المبرة ولا تقرب فجار أي الفجرة **حل اسم الإشارة**
هو اسم **مظهر لمسماه** أي بإشارة **على حاضر** حضوراً عينياً
كهذا البيت أو ذهنياً نحو تلك الجنة **أو على اسم منزل منزلته**
أي الحاضر كقوله أولئك آبائي فجئني بمثلهم **حل الموصول**

الاسمي فهو **ما افتقر** أي احتاج **إلى الوصل** في تتميم فائدته
ولهذا سمي ناقصا **بجملة** اسمية أو فعلية **خبرية** أي
محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها
معهودة للمخاطب ليتعرف الموصول بها كجاء الذي أبوه قائم
أو قام أخوه فيه مقام التهويل والتعظيم فيحسن إبهامها
أو إلى الوصل بشبههما من **ظرف أو** جار و**مجرور** يكونان **تامين**
مفيدين ما يحسن السكوت عليه متعلقين باستقر ونحوه
مما هو فعل محذوف وجوبا كجاء الذي عندك أو في الدار نحو
جاء الذي أمس أو بك **أو** إلى الوصل بـ**وصف صريح** أي خالص
للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية كجاء الضارب أو المضروب
والوصل بهذا الوصف خاص بأل الموصولة ولكونه مع معموله بمعنى
فهو مستثنى من قولهم شرط الصلة أن تكون جملة أو شبهها
وأما أل الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فصحح في المغني
أنها حرف تعريف كالداخلة على السالم من الوصفية كالرجل
أو على ما غلبت عليه الاسمية كالأبطح والأجرع **و**افتقر
مع ذلك **إلى عائد** مطابق للموصول في الإفراد والتذكير
وفروعهما ليرتبط الموصول بصلته ويذكر في اللفظ على

الغالب

الغالب وقد يحذف مطلقا إن ساغ الحذف **أو** إلى اسم ظاهر
هو الموصول في المعنى **خلفه** أي قائم مقام العائد في الربط
نحو ∴ سعاد التي أضناك حب سعادا ∴ فإن قلت
التعريف غير مانع لصدقه بالنكرة الموصوفة بجملة نحو
واتقوا يوما ترجعون فيه فإنها مفتقرة إلى جملة وعائد
قلت النكرة المذكورة وإن افتقرت في حال وصفها إلى
ما ذكر لكن هذا الافتقار ليس بلازم لزواله في حال عدم
الوصف نحو سرت يوما **حد الموصول الحرفي فهو ما أول مع**
صلته بالمصدر ولم يحتج إلى عائد يعود إليه لكونه حرفا
والضمير لا يعود إلا على الأسماء فخرج الاسمي لاحتياجه إلى
عائد مع أنه لا يؤول بالمصدر والموصول الحرفي خمسة أحرف
أنّ وكي وما ولو وأن كعجبت من أنك قائم وأن تصوموا خير
لكم ودوا ما عنتم يود أحدهم لو يعمر وفي المغني في الكلام
على أن المفتوحة المشددة ما حاصله أن خبرها إن كان
مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه ومنه بلغني أنك في
الدار أي استقرارك فيها لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف
فإن كان جامدا قدر بالكون فنحو بلغني أن هذا زيد

بلغني كونه زيدا لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر
عنه بلفظ الكون تقول هذا زيدان وثنيت قلت هذا
كائن زيدا ومعناهما واحد انتهى كذا اه إذا كان مثبتا فإن
كان منفيا أتيت بلفظ عدم بدل أداة النفي وأضفته إلى
المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني أنك لم تنطلق بلغني
عدم انطلاقك والمراد بالتأويل السبك وإن حمل على
التنويع فيخرج بالمعية الفعل المضاف إليه نحو هذا جاء في
حين قمت لأنه مأول بالمصدر أي حين قيامك لكن دون شيء .. اه
وكذا نحو هو من قوله اعدلوا هو أقرب للتقوى **حد الإعراب**
وهو مصدر أعرب يجيء لمعان منها الإبانة والتحسين والتغيير
والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة إذ القصد به
إبانة المعاني المختلفة **أثر** من حركة أو حرف أو سكون أو حذف
ظاهر في الآخر أو مقدر وجوده لمانع **يجلبه العامل** أي
يحدثه بدخوله لفظا أو تقديرا فخلاف ما لا يجلبه عامل كحركة
النقل والإتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس إعرابا
في آخر الكلمة من اسم متمكن أو فعل مضارع مجرد عن نون
الإناث والتوكيد إذ لا يجري من الكلمة سواهما والمراد بالآخر

ما

ما كان في آخرها **حقيقة** كدال زيد وميم يقوم **أو مجازا** كدال
يد وكذا الأفعال الخمسة فإن علامة الإعراب فيها النون وهي
وليست في آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذي هو فاعل
لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة
فإن الإعراب فيهما في جزء الكلمة الأول وأما الجزء الثاني فقال
ابن هشام الذي يظهر في الجواب أنه حال محل نون التنوين وبمنزلة
التنوين والأثر الظاهر كحركات في آخر زيد في نحو جاءني زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد وكحركتي في آخر يضرب في نحو زيد يضرب
ولن يضرب وكسكون في آخر في نحو لم يضرب والمقدر كالحركات الثلاث
في آخر المقصور والمضاف للياء نحو جاء الفتى وغلامي ورأيت
الفتى وغلامي ومررت بالفتى وغلامي وكالحركتين الأوليين
في آخر الفعل المعتل بالألف في نحو زيد يخشى ولن يخشى وكالسكون
المنوي في آخر يكن في نحو لم يكن الذين كفروا والتقييد بالآخر بيان
لمحل الإعراب لا للاحتراز عن شيء إذ العامل لا يجلب أثرا في غير
الآخر وهذا الحد مبني على القول بأن الإعراب لفظي واختاره ابن
مالك ونسبه إلى المحققين قال المرادي وهو أقرب إلى
الصواب وحده على القول بأنه معنوي تغيير أواخر الكلم لفظا

أو تقديرًا حد البناء. وهو لغة وضع شيء على شيء مرادٍ
به الثبوت واصطلاحًا ما أي شيء جيء به لا لبيان مقتضى
العامل أي لا لبيان الأمر الذي يقتضيه العامل أي من فاعلية
أو مفعولية أو إضافة من شبه الإعراب بيان لما واحترز به
عما لا يدخل أي من الأمر المشابه للإعراب في كونه حركة ضم
كحيث أو فتح كأين أو كسر كأمس أو سكون ككم وكونه في آخر
الكلمة لا في أولها أو في حشوها وليس هو أي ما جيء به
حكاية نحو من زيد ومن زيدًا ومن زيدٍ في جواب من قال جاء
زيد ورأيت زيدًا ومررت بزيد أو اتباعًا لما بعده كقراءة
بعضهم الحمدِ لِله بكسر الدال أو نقلًا كقراءة ورش ألم تعلم
أن الله أو تخلصًا من سكونين نحو ومن يشإ الله يضلله وهذا
الحد بناء على أن البناء لفظي وهو مذهب ابن مالك وجماعة
وحده عند من يقول إنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة
لغير عامل ولا اعتلال حد الاسم المبني هو ما شابه
الحرف شبها قويا يدنيه منه أي يقربه بأن لم يكن
ثم معارض يقتضي إعرابه فإن عارضه معارض ألغي
وجه الشبه لضعفه وأعرب الاسم ترجيحا لمقتضى الإعراب

بشبهه أعنية التي الإضافة ونحو ذلك كأي الموصولة وذين واللذين
سيجيء. وقولنا في وضعه أو في معناه أو في استعماله
أو في افتقاره أو في إهماله أو في لفظه بيان للوجوه
المتبين في شبه الحرف متعلق بشابه وقد يجتمع في مبني شبهان
فأكثر كالمضمرات فكلمة أو هنا لمنع الخلو ولكل منها حد يتميز
به والقول بأن سبب بناء الاسم هو مشابهته للحرف أعم أي
هو الصحيح المختار ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سي
وجزم به ابن مالك في كتبه ثم إن قلنا بأن سبب البناء
شيء واحد أو أكثر هل يجوز للبناء أو موجبه مذهب الشيخ
عبد القاهر الأول مستدلا بأي الموصولة والجمهور الثاني واعتذروا
عن إعراب أي وبحثنا جوازا سما عتلا عن إعراب فلا الاسمية
في تميم فإنهم بنوا بها مع جواز إعرابها بقلة والأصل في البناء
السكون وما بني على حركة فلسبب حد الشبه الوضعي
أي المنسوب إلى الوضع أن يكون الاسم موضوعا في الأصل
على خلاف أصل وضعه بأن يوضع على حرف واحد كتاء قمت
ونا كباء الجر ولامه أو على حرفين وإن لم يكن ثانيهما حرف لين
كنا من قمنا فإنهما كعن وبل فيوضع الاسم على ذلك ليستحق

البنا لشبهه بكونه الحرف في أصل وضعه أن الأصل في وضع الا
والفعل أن يكون على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه
وحرف فاصل بينهما والحروف إنما جيء بها لتختصر بها الأفعال إذ
معنى ما قام زيد انتفى القيام عن زيد فلا بد أن يكون أخصر من
الأفعال والأسماء فلم يكن للعدول عنهما إليها فائدة وإنما أعرب أب
وأخ لكونه ثنائي الوضع ومع: على الأصل للزومهما الإضافة
حل الشبه المعنوي وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني
الحروف مستعملا فيه أو لا كمتى فإنها تضمنت معنى الاستفهام
في نحو متى نصر الله ومعنى الشرط في نحو متى تقم أقم ولكل
من المعنيين حرف يؤدى به وقولك متى تقم أقم بمنزلة
إن تقم أقم وقولنا في الإشباع ما أشبه الحرف من المعنى فيشمل
لذلك والثاني كاسم الإشارة فإنه متضمن الإشارة التي
من حقها أن يوضع لها حرف تؤدى به لأن من عادة العرب
الإطناب والاختصار وما وضعوا لغيرها من معاني الحروف حرفا
تؤدى به فالبناء في هذا أقوى من الذي قبله لأنه لم يوضع
لمعناه حرف استغنى عنه بالاسم وصار الاسم فيه كأنه
منزل منزلة الحرف لفظا ومعنى وهو أقوى لضعفه به وإنما أعرب

هذان

التي لا تليق بغيرها
فيجيء هو فيها لتدل
المعنى الذي يؤدى بالحرف
سواء وضع لذلك المعنى
حرف أو لا ولذا قلنا
فإنه لم يوضع لذلك
المعنى حرف
صح

٣٠

هذان وهما ثان لضعف الشبه بمجيئهما على صورة المثنى
حل الشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم نائبا
عن الفعل أي عاملا عمله ولا يتأثر بالعامل أي بدخول
عليه لا لفظا ولا محلا وذلك اسم الفعل كهيهات وأف
نائب عن فعل عامل عمله ولا يتأثر بدخول العامل عليه
بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب وفي الشبه
في هذا الاستعمال بالأحرف العاملة عمل الفعل وهي
إن وأخواتها فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعامل وخرج
بلا تتأثر المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا
فإنه وإن ناب عن اضرب متأثر بالعامل بخلاف الحرف فيبطل
الشبه المقتضي للبناء فأعرب جريا على أصله من الإعمال
وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل حل الشبه
الافتقاري وهو أن يكون الاسم لازم الافتقار إلى جملة
يتمم بها معناه كالاسم الموصول فإن معناه متوقف على
جملة الصلة الموضوعة له وكذلك الظرف اللازم الإضافة
إلى جملة كحيث وإذ فإن معناه متوقف على ما بعده غير
مستقل بنفسه فبسبب ذلك بني لشبهه بالحرف في

في الذي بأنهما مفتقرة حال استعمالهما الى جملة تبين
معناهما بخلاف ما افتقاره عارض كافتقار النكرة الى
جملة الوصف بها نحو واتقوا يوما ترجعون فإن افتقا
عارض لجواز انقطاعها عن صفتها في بعض التراكيب و
اعربت وبخلاف ما لازم الاضافة الى المفرد كغير وكلا وكلتا
فإنها معربة لقوة جانب الاسمية فيه وانما اعرب اللذان
واللتان لما ورد في ذين وتين وهذا الشبه جعله ابن هشام
تبعا للمبرد من ما له قسما مما قبله لا قسيما له وعرف
الاستعمالي بأن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف
حد الشبه الاهمالي هو أن يكون الاسم مشبها
للحرف المهمل كهل وبل في كونه غير عامل فيما بعده وغير
معمول لما قبله كأوائل السور فإنها شابهت الحروف
المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وهذا بناء على القول
بأن أوائل السور لا محل لها من الاعراب لانها من المتشابه
الذي لا يدرك معناه ومن هذا الشبه الاسماء قبل التركيب
واسماء الهجاء المسرودة كالف با تا واسماء العدد كواحد
اثنان ولعل هذا الشبه ادرجه في باب ابن هشام في الشبه

الاستعمالي

الاستعمالي فهو قسم منه كالافتقاري عند غيرهما والأولى
في كل قسيم على حدة حد الشبه اللفظي هو أن يكون
الاسم مشابها للحرف العامل أو المهمل في صورته ولفظه
كحاشا الاسمية ذكر ابن مالك أنها مبنية لشبهها بحاشا
الحرفية في اللفظ ومثلها على الاسمية وكلا بمعنى حقا وبنيا
لمشابهة الأولى لعلى الحرفية والثانية لكلا الحرفية ذكرهما
ابن الحاجب وكذا قد وعن الاسميتان ذكرهما في المغني وقيل
يقال بنيا لشبههما بالحرف في الوضع حد الاسم المعرب هو
ما سلم من مشابهة الحرف المقتضية لبنائه بأن لم يشبهه
أصلا أو أشبهه لكن مع قيام مانع اقتضى اعرابه كما تقدم
والمعرب مشتق من الاعراب وهو ما قام به الاعراب أي الأثر
أو التغيير على القولين وتعريفه على القولين تعريف باللازم
وقوله في الفصل المعرب ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة
عليه تعريف بالمعلوم وقضيته أن الاعراب معنوي
وهو لا يناسب ما جرى عليه في الاوضح والشذور والجامع من
أنه لفظي حد العامل الجالب للاعراب ما أي شيء أثر رفعا
أو نصبا أو جرا أو جزما في آخر الكلمة المعربة من اسم أو

فعل أو حرف بيان لما نحو مرّ عمرٌو بغلام زيد ولم يضحك والأصل
فيه أن يكون من الفعل ثمّ من الحرف ثمّ من الاسم و
العامل أثر ينزع محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول و
ولا يمتنع أن تكون له معمولات والفعل ثلاثة أقسام قسم
لازم للزومه فاعله ويقال له قاصر وغير متعدٍّ وقسم
متعدٍّ لمجاوزته فاعله وقسم واسطة لا يوصف بلزوم و
تعدٍّ وهو الناقص ككان وكاد وأخواتهما وإنما يستعمل بالحرف
وبتركه كشكر ونصح ويكون من قسم المتعدي كما استحسن بلا
حاجة إلى غيره فسقطا ابراسه حد الفعل اللازم هو ما لا
مفعول به له أصلا لا بنفسه ولا بحرف جر كالذي دل على
حدوث ذات كحدث المطر ونبت الزرع أو صفة حسية
كطال الليل وخلق الثوب أو على سجية كجبن زيد وشجع
أو له مفعول به ولكن لا يصل إليه بغير من حرف جر كغضب من
زيد أو تضمن معنى فعل متعدٍّ كقوله رحبتكم الطاعة أي وسعتكم
أو صوغه على افعل نحو انهشتمه كبيانّ أو فعل ككرم حسنا
أو فاعل كجالسته أو استفعل كاستحسنته أو غير ذلك ومن
يجوز حذف الجر ويبقى المجرور على حاله شذوذا أو من ينصب

لا بواسطة

والحرف

والحرف مع النصب مطّرد عند أمن اللبس مع أنّ وأنْ [illegible]
[illegible] والموضع وكي وعلامة اللازم أن لا يصاغ منه اسم مفعول
تام وإن لا يصل لما سيجيء، حد الفعل المتعدي هو ما له مفعول
به يصل إليه بغيرهما أي بغير واسطة كأفعال الحواس كسمعت
كلام زيد أو تارة بنفسه وتارة بها كشكرته وشكرت له
ونصحته ونصحت له أو تارة فلا يصل إليه أصلا كفغر فاه وشحاه
أي فتحه وفغر فاه وشحا فوه أي انفتح وعلى هذا يحمل قول الجوهري
ينحرف بأنه لا يتعدى بأن وعلامته أن يصاغ منه اسم مفعول
تام وأن يصلح أن يتصل به ضمير يعود على مصدر غير ذلك الفعل
بأن يتصل ضمير غير المصدر نحو خالد أكرمته أو ضمير مصدر غير
ذلك الفعل نحو العلم علمته زيد وحكم المتعدي والقاصر
بالنسبة إلى غير المفعول به سواء وعومل معاملة
الفعل من رفع ونصب من الأسماء عشرة وهي على سبيل التعداد
اسم الفعل كهيهات العقيق والمصدر أي المقدر بحرف
مصدري كيعجبني ضربك عمرا غدا والأولى عمله واختار ابن مالك
أن تقديره بذلك ليس بشرط إنما الصحة عمله غالبا واسمه
نحو أطالع أنت مصاحب رجلا فما هو مبرور ونعيم ذا بن لغير الفاعلة

واسم الفاعل ولو مثنى او مجموعا كجاء الضارب زيدا والمثال
كذلك نحو انه لمنحار بوائكها واسم المفعول كذلك كجاء المضروب
عبده والصفة المشبهة باسم الفاعل كزيد حسن وجهه
واسم التفضيل كزيد احسن الناس نسبا والمجرور نحو
أمن الدار او ما في الحجرة زيد المعتمدان لصفة عمهما من نفي اي
استفهام كما مر او موصوف كمررت برجل عندك او في كمه صف
او موصول كجاء الذي عندك او في الدار اخوه ويترجح فيهما بعد
او يجب كونه فاعلا او مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما وحيثما اعرب
فاعلا فالمختار رفعه بأحدهما لا بالفعل المحذوف لنيابتهما
عن ذلك المحذوف الذي هو متعلقهما المقدر واستغنوا بهما
منه باعتمادهما فإن لم يعتمد تعين عند الجمهور الابتداء وجاز
جاز عند قوم الوجهان حد اسم الفعل هو ما ناب عن
الفعل معنى وعملا وهو قسمان وليس بفضلة في الكلام ولا
متأثرا بعامل يدخل عليه فلا يقع مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعو
ولا غير ذلك بخلاف الحروف فإنه وإن ناب عن الفعل يقع فضلة
والمصدر والصفة فإنهما وإن نابا عن الفعل يتأثران بالعامل وهو
قسمان قسم مرتجل ابتداء وقسم منقول من غيره حد اسم

الفعل

والظرف نحو اعندك زيد او ما عندك زيد والجار

ومخبر عنه كزيد عندك او في الدار اخوه

الفعل المرتجل هو ما وضع من أول الأمر اسما للفعل بأن لم يوضع
من الشيء بل اخترع ابتداء اسما للفعل كشتان وصه ومه
اسم فعل على أول أحواله حد اسم الفعل المنقول هو ما
وضع لغيره اي لغير اسم الفعل بأن كان موضوعا أولا لشيء
ثم نقل منه اي من ذلك الغير اي الشيء إليه فهو اسم فعل على ثاني
أحواله ونقله إما من ظرف نحو مكانك بمعنى اثبت وعندك
ولديك ودونك بمعنى خذ او جار ومجرور نحو إليك بمعنى تنح
وعلي بمعنى اولني وعليك بمعنى الزم ومنه عليكم انفسكم او مصدر استعمل
فعله نحو رويد زيدا بمعنى امهله او امهل ونحو ذلك كقولهم بله
زيدا اي دعه حد المصدر هو اسم دال بالأصالة يعني الذي
اي بالوضع على معنى هو الحدث قائم بالفاعل كفرح زيد فرحا
وحسن زيد حسنا او على معنى صادر عنه كقعد زيد قعودا
وضرب بكر سوطا ثم ذلك المعنى الصادر إما حقيقة كما
مثلنا او مجازا كمرض زيد مرضا ومات بكر موتا فإن صدورهما
من المريض والميت مجاز او على معنى واقع على مفعوله قال ابن
مالك هو مصدر ما لم يسم فاعله كزهو وجنون وقيل الخ
فخرج اسم المصدر فإن دلالته على الحدث إنما هي بالاستعمال

أي فائدته معنى المصدر في بعض المواضع كما يقام المصدر
اسم الفاعل واسم المفعول حد اسمه كمو قد ساوى المصدر
المتفق في الدلالة على معناه ولكن خالفه في العلمية
جعله الواضع علما على شيء كيسار وفجار وسبحان فإنه جنس
لا يعمل عمل الفعل لمخالفته للمصادر الأصلية بكونه لا يفصل به
الشياع ولا يضاف ولا يقبل أل ولا يوصف ولا يقع موقع الفعل ولا
موقع ما يوصل بالفعل ولذا لا يقوم مقام المصدر الأصلي في توكيد
الفعل وبيان نوعه أو عدده، أو خالفه بخلوه لفظا أو
تقديرا أي فيهما معا دون عوض عن شيء، من بعض ما في
شيء كان في فعله كوضوء وغسل فإنهما مساويان
للتوضؤ والاغتسال في المعنى والشياع وجميع ما مر وخالفاه
بخلوهما دون عوض من بعض ما في فعليهما وهما توضأ واغتسل
إذ حد المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة كتوضأ توضؤا أو
بزيادة عليه كخرج خروجا وخرج عن الحد ما خالفه بخلوه
لفظا فقط كقتال فإنه مصدر قاتل مع خلوه من الألف الفاصلة
بين الفاء والعين لأنها وإن حذفت لفظا فاكتفاء بتقدير
ما بعد الكسرة ومن ثم يقال قيتالا بإثباتها وقولنا دون عوض

يخرج

نحو عدة فإنه مصدر وعد مع خلوه من الواو لكن
جعلت التاء في آخره عوضا منها فكأنها باقية وكذا تعليم
فإنه مصدر علم مع خلوه من التضعيف لكن جعلت التاء في
آخره عوضا منه فكأنه باق حد اسم الفاعل كمو ما
اشتق أي أخذ من مصدر فعل ثلاثي أو غيره لمن قام الفعل به
أي تلبس به على معنى الحدوث أي حدوث الفعل وصدوره
عنه كضارب ومكرم فإنه دال على حدث وصاحبه وخرج
عن الحد الفعل بأنواعه فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدوث
لا للدلالة على من قام به وكذا اسم المفعول فإنه إنما اشتق
لمن وقع عليه وكذا اسما الزمان والمكان فإنهما إنما اشتقا
لما وقع فيهما وكذا الصفة المشبهة واسم التفضيل فإنهما
اشتقا لمن قام به الفعل على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث
حد المثال كمو ما حول بالبناء للمفعول مع تشديد الواو قصدا
في الفعل والتكثير فيه من صيغة اسم الفاعل الثلاثي
إلى صيغة فعّال بتشديد العين كقوله أخا الحرب لباسا
إليها جلالها، وسمع أما العسل فأنا شراب، أو إلى مفعال بكسر
الميم كمضراب أو إلى فعول بفتح الفاء كقوله ضروب بنصل

الشيب سموع سماعا • والتحويل الى فعلة بكثرة او الى فعيل
بكسر العين وبعدها ياء سمع من كلامهم ان الله سميع دعاء
من دعاه او الى فعل بكسر العين من غير ياء كقولهم •
أنهم مزقون عرضي: والتحويل الى هذين قليل ولنا ان
والمشهور ان هذه الامثلة لا تفاوت في معناها ولا انهما
على المبالغة لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال
موات ولا قتال بخلاف قتال الناس واذا لم ترد المبالغة
لم تحول • حد اسم المفعول هو ما اشتق اي اخذ من مصدر فعل
ثلاثي او غيره لمن وقع الفعل الخاص من غيره عليه كمضروب
ومكرم بقوله الدال على حدث ومفعوله وخرج عن الحد الفعل
واسم الزمان والمكان واسم الفاعل واسم التفضيل والصفة
المشبهة لما مر • حد الصفة المشبهة باسم الفاعل
هو ما اشتق اي اخذ من فعل لازم اي قاصر مقصود بها
استواء نسبة ثبوت معناه الى موصوفه واستمراره من دون
حدوث وتجدد فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له
واستمراره لا انه متجدد حادث واذا قصد بالصفة الحدوث
قيل زيد حاسن الان او غدا وبهذا قيل ضائق لما قصد الحدوث

ظابو

ومن دال تعلو وطائر بوله صدرك وعلامتهما صحة تحويل •
اسنادهما الى ضمير موصوفهما • حد اسم التفضيل هو ما
اشتق أي أخذ من فعل ثلاثي متصرف تام مبني لفظا او تقديرا
قابل للتفاوت غير دال على لون ولا عيب ولا منفي ولا مبني للمفعول
موصوف قام به الفعل ملتبس بزيادة على غيره في أصل
ذلك الفعل فيخرج الدال على المشاركة والزيادة كأكرم وأعلم
ويجوز تعلق الباء بموصوف بمفهوم لغوي انه منصبة
بتلك الزيادة وخرج عن الحد اسماء الزمان والمكان والآلة
بالموصوف فانها مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وكذا الحد
ما عدا المعروف من الصفات • حد التعجب هو انفعال
يحدث في النفس عند الشعور من الشخص بأمر يجري من
خير أو شر يجهل سببه ولا يدرى ما هو ومن ثم قيل اذا ظهر
الشيء بطل العجب ولا يطلق على الله تعالى انه متعجب اذ لا يخفى
عليه شيء وما ورد في التنزيل يصرف الى المخاطب وله صيغ
كثيرة في الدلالة عليه والموضوع منها لانشاء التعجب ثلاث صيغ
لا غير • حد الفاعل هو ما اي اسم ولو مؤولا قدم الفعل
التام عليه متصرفا كان او جامدا او شبهه فيما يعمل عمله

الفاعل

والصفة المشبهة والمصدر واسمه **عليه.** ولحق بالطالقة
بيع الثمن **واسند** معنى الى الفعل التام وشبهه **اليه على**
جهة قيامه به وان لم يكن واقعا منه كعلم زيد ومختلف
الوانه أو لم يكفهم أنا أنزلنا **او على جهة وقوعه منه**
كقام زيد وبكر فاسم أبوه مخرج بتقديم ما ذكر عليه المبتدا
والخبر وبالتام مرفوع كان وكاد واخواتهما وما تصرف منهما فلا
يسمى فاعلا اصطلاحا وبالاطالة نحو قائم زيد انه المسند
فيه وان فرع لفظا مؤخر رتبة وبالاسناد الذي المفعول
في نحو ضربت او انا ضارب زيدا وبالقيد الاخير كضرب زيد
ومضروب غلامه فان اسناد ما ذكر اليه على جهة وقوعه
عليه. **حرف نائبه** نحو ما اي اسم ولو مؤولا **كا حذف**
فاعله للجهل به او لغرض لفظي او معنوي **واقيم كهو**
اي النائب من مفعول به أو مصدر او ظرف متصرفين مختصين
أو مجرور **مقامه** في اسناد العامل اليه ووجوب تأخيره
عنه واستغنائه للانفصال به وامتناع حذفه وتانيث
عامله لتأنيثه كضرب زيد ونحو قل اوحي الي أنه
استمع واكرم يوم الجمعة او في الدار او اكرام حسن نخرج نحو

ما في قولك أعطي زيد درهما ولا يخفى أن الانابة
موقوفة على تغيير العامل الى صيغة فُعِل او يُفعَل او مفعول
فتغييره شرط فيها لا انه من تتمة الحد كما توهمه عبارة
الشذور وان اوجد المفعول به تعين اقامته ونصب ما عداه
فيقال زيد ضرب يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
فان لم يوجد فالمصدر او الظرف او المجرور ولا اولوية لبعض
منها على بعض **جرد المبتدا** كهو **الاسم** ولو مؤولا **المجرد**
عن عامل لفظي كقام وكان ولعل والتجرد عنه اما لفظا
كزيد قائم وان تصوموا خير لكم **او حكما** نحو بحسبك
درهم ورب رجل عالم اكرمنا فانه مجرور بحرف زائد
او في حكمه حالة كونه **مخبرا عنه** كما مر **او وصفا** مخبرا
به في المعنى **رافعا** ذلك الوصف **لما** اي لشيء **انفصل** من
اللفظ اي ظهر فيه **واغنى** في حصول الفائدة عن الخبر سواء
كان اسما ظاهرا كما نحو أقائم الزيدان او ضميرا بارزا نحو خليلي
ما واف بعهدي انتما. إذا لم تكونا لي على من اقاطع. فاعلا
كان كما مر او نائبا عنه نحو ما مضروب العمران والمراد بالوصف
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم

التفضيل والمنسوب لكن لا بد في صحة الابتداء به من أن
يعتمد على نفي أو استفهام وهذا الوصف لا خبر له لأنه في
معنى الفعل إلخ فصل به ما فصل بالفعل والفاعل تفسير المخبر عنه
الاسم بالمجرد مخرج لما عداه من المرفوعات والعامل اللفظي
مخرج للمعنوي إلخ هو الابتداء ومشعر بأنه عامل فيه وهو كذلك
بناء على رأي الجمهور أن عامل المبتدأ معنوي وخرج بقولنا
مخبرا عنه أو وصفا نحو هيهات العقيق فإنه ليس مخبرا
عنه ولا وصفا وإن كان اسما مجردا رافعا لمكتفى به وخرج
بالفاعل الوصف نحو أقائم أبو زيد فإن قائما لا يكتفى عن بو
بزيد مبتدأ وقائم خبر وأبو فاعل بقائم **وخبره** هو
ما أي شيء **يحصل به** أي بانضمامه **الفائدة مع** اسم
مبتدأ مخبر عنه بأن يكون **غير الوصف المذكور** في حد
المبتدأ السابق فخرج عن أن يكون خبرا مرفوع الفعل من فاعل
أو نائبه لأنه متمم للفائدة مع فعل ومرفوع الوصف
المذكور وإن تمت به الفائدة مع مبتدأ لأمر أن الوصف
لا خبر له والخبر قسمان مفرد وجملة والفرع ما العوامل الأسماء
تسلط على بعضه كما أن ثم إن كان جامدا لم يتحمل ضمير

مبتدأ أو مستترا فتحمله ما لم يرفع كما هنا أو ضميرا بارزا **حد**
المفعول به نحو ما أي شيء **وقع عليه فعل الفاعل** كضربت
زيدا مخرج لبقية المفاعيل إلخ المفعول المطلق نفس الفعل
الواقع والمفعول له وقع لأجله الفعل والمفعول فيه وقع
فيه الفعل والمفعول معه وقع معه الفعل والمراد بالوقوع
تعلقه به من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا به فدخل نحو
أوجدت ضربا وما ضربت زيدا وخرج نحو تضارب زيد وعمرو
مما الفعل مفاعلة **و**المفعول به **منه** الاسم **المنصوب**
على الاشتغال كزيدا ضربته **أو على التنازع** كقبلت
وأكرمت خالدا **أو على الاختصاص** نحو نحن معاشر الأنبياء
لا نورث **أو على الإغراء** نحو السلاح السلاح **أو على التحذير**
نحو ناقة الله وسقياها **أو على النداء** كيا عبد المطلب **حد**
الاشتغال وكونه يجري في النصب وفي الرفع والمجرور الأول
أن يتقدم في اللفظ **اسم** معرفة أو نكرة **ويتأخر عنه** إما
فعل متصرف أي مختلفة أبنيته لاختلاف الزمن كضرب
ودحرج وأكرم **أو وصف صالح للعمل** فيما تقدم عليه **مشغول**
ذلك المتأخر من فعل أو وصف **عن نصبه** أي المتقدم إما **لفظا**

كزيدا ضربته **او محلا** كهذا اكرمته **بالنصب** متعلق بمشغول
لمحل غيره اي المتقدم تمامه **او** بالنصب **لملابسه** اي لمضمر بسببه
كزيدا ضربت أخاه وهذا ضربت غلامه والنصب للمحل او لما
امّا **بواسطة** كزيدا وهذا مررت به أو بغلامه **او غيره** كما
مر وخرج بالفعل والوصف غيرهما كالمصدر واسم الفعل والحرف
وبالمتصرف الفعل الجامد كعسى ونعم وبيس وبالصالح للعمل نحو
زيدا انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه لان الصلة والصفة
المشبهة لا يعملان فيما قبلهما فلا يفسران عاملا ولعل افال
المراد ان المراد بالعامل هنا ما يعمل فيما قبله والحاصل ان الـ
الاسم المتقدم جواز رفعه ونصبه ما لم يكن نكرة وقد يعرض
مانع فيعمل بمقتضاه **حد التنازع** لعوا **ان يتقدم** في اللفظ
عاملان من فعل متصرف أو شبهه **مذكوران في اللفظ فاكثر**
كثلاثة عوامل تعقب الفعل او اختلفا فيه **على معمول واحد**
مطلوب لكل واحد منهما من حيث المعنى مرفوعا او منصوبا او مجرورا
نحو لقيني واكرمني زيد ولقيت واكرمت زيدا وخيرني واكرمت
زيدا ومنه قوله ه

• ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا • عفوا وعافية في الروح والجسم •

فاكثر كالحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة
ثلاثا وثلاثين وقد استبان لك ان لا تنازع فيما تقدم ولا فيما
حذف من العوامل ولا بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين
جامد وغيره ولا بين اثنين اكد احدهما بالآخر لان الطالب
للمعمول انما هو الاول والثاني لم يوت به للاسناد بل لمجرد
التقوية فلا عمل له بدليل قوله ه

• اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس • **حد الاختصاص**

هو **حكم علق** بالبناء للمفعول **بضمير ما** اي الذي او شيء **تأخر**
عنه اي عن الضمير سواء كان الضمير للمتكلم وهو الغالب نحو
نحن العرب اقرى الناس للضيف او لغيره نحو بك الله نرجو
الفضل وهو بمعنى ما تأخر عنه **من اسم ظاهر** منصوب بيان لما
معرف اما بأل او بالاضافة او بالعلمية وقد مرت امثلة ذلك
وربما كان بأي المذكور نحو أنا افعل كذا ايها الرجل وباية
في المونث نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة والغرض من ذكر
الاسم الظاهر تخصيص مدلوله بما ينسب اليه فايها الرجل
مثلا في المثال السابق لم يرد به المخاطب بل اريد به ما دل عليه
ضمير المتكلم السابق وهو انا **حد الاغراء** هو **تنبيه المخاطب**

تنازع
عـ
فلو كان فيه
حذف الفاعل في
احدهما
صح

على أمر محمود من علم وصلاة وغيرهما **ليفعله** المخاطب
نحو الصلاة جامعة بنصب الصلاة على الإغراء بتقدير احضروا
وجامعة على الحال ولا شك أن حضور الصلاة أمر محمود يحق
ارتكابه لما يترتب عليه من الثواب بفعلها **حد التحذير** هو
تنبيه المخاطب على أمر مكروه من شر وكذب وغيرهما **ليجتنبه**
المخاطب ولا يرتكبه نحو إياك والأسد أي احذر نفسك
والأسد فحذف الفعل ثم المضاف الأول ثم الثاني وانفصل
الثالث وهو الضمير وانفصل لزوال الاتصال ولا شك أن تلاقي
الأسد أمر مكروه على الإطلاق لا سيما من الصبيان والنساء والتباعد عنه
مطلوب **حد الاسم المنادى هو المطلوب إقباله** غالبا
أي توجهه إليك بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت مقبلا
عليك بوجهه حقيقة كيا زيد أو حكما كيا سماء ويا أرض
ويا جبال فإنها نزلت أولا منزلة من له صلاحية العقل ثم أدخل
عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي مع من يطلب إقباله
بحرف من أحرف النداء وهي **يا وأيا وهيا وأي والهمزة** نائب
في العمل **مناب** ما حذف وجوبا وهو **ادعو** وأنادي للتخفيف
والدلالة على الإنشاء إذ لو ظهر لتوهم الإخبار ووجب امتناع

الجمع

الجمع بين العوض والمعوض منه فخرج نحو ليقبل زيد ولا مرف
الحروف الندائية أو المطلوب إقباله بين أن يكون **لفظا** أي ملفوظا
به كيا زيد **أو تقديرا** أي مقدرا نحو يوسف أعرض عن هذا
يا ليتنا نرد يا ليتني كنت معهم **حد الترخيم** وهو لغة
ترقيق الصوت وتليينه **حذف بعض الكلمة** حقيقة
كان ذلك البعض أو مجازا **على وجه مخصوص** عند النحاة
وهو أن المرخم إن كان منادى بزوال التاء فإنه يرخم مطلقا ومجرده
نحو جعفر يرخم بشرط ضمه وعلميته ومجاوزته ثلاثة
أحرف ونحو سليمان ومنصور ومسكين بشرط كون ما قبل الآخر
لين ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا وقبله حركة مجانسة
ونحو معدي كرب تحذف الكلمة الثانية وإن كان غير منادى
فيرخم بشرط اضطرار الشاعر إليه وصلاحيته لأن ينادى
ومجاوزته ثلاثة أحرف أو أن يختم بتاء التأنيث **حد الاستغاثة**
هو **نداء من يخلص** المستغاث له **من شدة** وقع فيها **أو يعين**
على دفع مشقة عنه في الخصوص منها كطلب النصرة والعون
نحو يا لله للمسلمين ويا لقومي لفرقة الأحباب بفتح لام المستغاث
به وجوبا لوقوعه موقع الضمير وجر به للتنصيص على الاستغاثة

ما لم يكن ضمير متكلم او معطوفا لم تتكرر معه يا فيكسر وكسر
لام المستغاث له وجوبا ما لم يكن ضميرا غير الياء فتفتح وفي
يجز بنعم كما في التسهيل كقوله • ك
• يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا
وجوزوا نداء المتعجب منه معاملا معاملة المستغاث كقولهم
يا للماء وللعشب ونحو ذلك لان الاستغاثة لطلب النصر والعون
كما ان رؤية الامر العظيم المتعجب منه تقتضي في العادة طلب
الشخص من يرى ذلك فكانه استغاث عند رؤيته الامر
العظيم بما هو من جنسه ليحضر **حد الندبة** وهي في الغالب
من النساء **نداء المتفجع عليه لفقده اما حقيقة** كقول
جرير وقمت فيه بامر الله يا عمرا • او حكما بان ينزل الموجود
منزلة المعدوم كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه واعمراه حين
اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب **او نداء المتوجع منه**
اما لكونه محل الالم كقوله ⁖ فواكبدا من حب من لا يحبني • **او لكونه**
سببا له اي للالم كقول سلمى وارزيته فالرزية سبب للالم
لا محله **حد المفعول المطلق** اي الذي لم يقيد باداة **المصدر الفضلة**
المسلط عليه عامل من لفظه والفضلة ما استغني عنه فخرج نحو خلق

الله السموات مفعول به **المؤكد لعامله** ان كان مصدرا نحو
فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا او بالمصدر المفهوم منه نحو
ضربت ضربا وانضاوات صبا وانت مطلوب طلبا ويسمى المبهم
او المبين لنوعه اي العامل ويسمى المختص لاختصاصه باضافة
كضربت ضرب الامير او بوصف كضربته ضربا اليما او بال كضربته
الضرب اي الضرب المعهود **او عدده** كضربته ضربة واحدة
أو ضربتين او ضربات وهو ثلاثة اقسام وقيل قسمان بادراج
هذا في الثاني وخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن
وجد جدك وبما بعدها ما عداه من المصادر الواقعة فضلة كقمت
اجلالا لك وكرهت ضربك لانتفاء التوكيد وبيان النوع والعدد
وكذا الثاني نحو كرهت الفجور لانه وان كان مؤكدا لكن لغير
عامل **حد المفعول له** ويسمى ايضا المفعول لاجله ومن اجله **المصدر**
القلبي الفضلة اي المستغنى عنه كما مر **المعلل** بكسر اللام اي
الواقع علة **لحدث شاركه** المعلل **وقتا وفاعلا** اي فيهما
معا سواء كان باعثا وغاية كقمت اجلالا لك او باعثا فقط
كقعدت عن الحرب جبنا فخرج بالمصدر نحو جئتك للسمن والعسل
وبالقلبي نحو جئتك قراءة العلم كما قاله ابن الخباز وغيره واعتمده

ابن هشام في أوضحه وبالفضلة نحو جئتك رغبة في
وبالمعلل لحدث بقية المفاعيل إذ لا تعليل فيها وعشا
الحدث له فيما مر ما اختلف في زمان الفعل والمعلول كتهيأت
اليوم للسفر غدا وما اختلف فيه فاعلهما كجئتك لأمرك إياي
اختلف فيه الزمان والفاعل معا كقوله أقم الصلاة لدلوك
الشمس وكل منها وإن كان علة لحدث لا يسمى مفعولا له لانتفاء
المشاركة **محل المفعول فيه** المسمى ظرفا هو **ما ذكر فضلة**
لأجل أمر وقع فيه أي فيما ذكر من **اسم زمان** بيان لما **مطلقا**
أي سواء كان مبهما أو مختصا أو معدودا كصمنا يوم الخميس
أو حينا أو أسبوعا والمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم عرفة والمعدود
ما يقع جوابا لكم كالأسبوع والشهر والمبهم ما لا يقع جوابا
لشيء منهما كحين ولحظة **أو** اسم **مكان مبهم** أي مفتقر إلى غيره
في بيان حقيقته وهو أسماء الجهات ونحوهن في الإبهام والافتقار
كجلست أمامك أو عندك وأسماء المقادير كسرت فرسخا أو بريدا
أو ما اسمه مادة عامله وهو اسم المكان المشتق من المصدر
كجلست مجلسا أو سرت من جلوسي مجلسا وخرج بالفضلة العمدة
كيوم الجمعة يوم عظيم وبأمر وقع فيه بقية المفاعيل انتهى

ووقع

ووقع ثم أي فيهما نحو يخافون يوما الله أعلم حيث يجعل
رسالته فيوما وحيث منصوبان على المفعول به لا فيه وباسم
الزمان الخ ما ليس بزمان ولا مكان ولا ما اسمه مادة عامله
وبما ذكر فضلة لأمر وقع فيه نحو وترغبون أن تنكحوهن وكذا ما
خالف عامله في مادته كجلست في مرمى زيد ولا يجوز فيما تا
نصبه ظرفا لعدم المخالفة بل يجب التصريح معه بفي كما يجب
في ذلك مع اسم المكان غير المبهم ونحو دخلت الدار وسكنت
الشام منصوب على التوسع لكنه مع دخلت مطرد لكثرة
استعماله وجعل الأخفش عامله في المادة قياسا للمبهم
نحو ما صححه أبو حيان وجرى عليه في الأوضح والشذور
والجامع **محل المفعول معه** هو **الاسم الفضلة التالي**
واوا أريد بها التنصيص على المعية أي المشاركة في
الفاعل وقتا واحد حالة كونها **مسبوقة بفعل لازم**
أو متعد ناصب لتاليها ولو تقديرا كما في نحو ما أنت وزيدا
وكيف أنت وزيدا إذ المحل ما تكون وكيف تصنع ثم
حذف فعله فبرز الضمير وانفصل **أو** مسبوقة بشبهه
وهو **ما** أي اسم **فيه حروفه ومعناه** كاسم الفاعل

والمفعول كأنا سائر والنيل والناقة متروكة وفصيلها خرج
بالاسم نحو سرت والشمس طالعة لأن التالي للواو جملة
فليس مفعولا معه ونحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن لأن
المؤول من أن والفعل ليس مفعولا معه كما هو ظاهر
وبالفضلة العمدة كاشترك زيد وعمرو وبالتالي للواو
بقية المفاعيل ومجرور مع وبالمصاحبة كجلست أمام
زيد ويقتلك الفرس بلجامه وبإرادة التنصيص على المعية
بها التالي لواو العطف كجاء زيد وبكر قبله أو بعده ومزجت
عسلا وماء واستفادة المعية في التالي إنما هي من مزجت
وبالقيد الأخير كل رجل وضيعته لعدم سبق شيء من ذلك
ونحو هذا لك وأباك لعدم حروف الفعل وإن كان فيه معنى
أنبه وأشير واستقر وتقدير الفعل وتقدره في ما لك وزيدا
دون هذا الأمر اقتضى الكلام كونه في شرح القطر **ص**
الحال ثانيها أبعد من تذكيرها **الوصف** ولو مؤولا **الفضلة**
أي الواقع بعد تمام الكلام وإن توقفت الفائدة عليه **المسوق**
في الكلام **لبيان هيئة صاحبه** أي كيفية وقوع الفعل
منه أو عليه وصاحبه من الحال وصف له في المعنى كجاء زيد

راكبا

راكبا وركبت الفرس مسرجا **أو تأكيدا** لجاء القوم كلهم **أو**
تأكيد **عاملها** معنى ودفع نحو ولا تعثوا في الأرض مفسدين
أو معنى ولفظا نحو وأرسلناك للناس رسولا **أو تأكيد مضمون**
الجملة قبله كزيد أبوك عطوفا وشرط هذه الجملة أن يكون
جزءاها اسمين معرفتين جامدين وأن يتأخر عنها الحال التي بها
التأكيد وعاملها محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة
بدلا من اللفظ به وتقديره في نحو المثال أحقه أو أعرفه وخرج
بالوصف نحو رجعت القهقرى وبالفضلة العمدة نحو القائم
زيد وزيد [illegible] فيهم وبما بعدها النعت في نحو رأيت رجلا
فاضلا ومررت برجل فاضل والتمييز في نحو لله دره فارسا
لأن النعت إنما يذكر لتخصيص المنعوت والتمييز لبيان جنس
المتعجب منه وبيان الهيئة حصل ضمنا ورب شيء يقصد
لمعنى خاص وإن لزم منه معنى آخر **وهي قسمان مؤكدة** لما
قبلها **ومؤسسة** له **ص الحال المؤكدة** هي ما استفيد
معناها من غيرها **بدون ذكرها** بأن يكون ما قبلها دالا
عليها بالوضع وإنما أوهمت تجوزا في التوكيد وتأنيث الضمير
هنا وفيما بعد باعتبار ما وقعت عليه ما وهي ثلاثة أقسام

كما يجيء من الحال الثانية مؤكدة لصاحبها وهي ما استفيد معناها
من صريح لفظ صاحبها كما مثلنا ومؤكدة لعاملها وهي ما استفيد
معناها من صريح لفظ عاملها كما مثلنا أيضا ومؤكدة لمضمون
الجملة كما مر. **حل المؤسسة هي ما لم يستفد معناها**
من غيرها **بدون ذكرها** بل هو موقوف على ذكرها نحو مجر
منها خارجا **وهي خمسة أقسام** حال **مقارنة** في الزمن لوجود
عاملها **و**حال **مقدرة** بدخول صاحبها فيها قبلها **و**حال **متعددة**
حقيقة أو حكما **و**حال **موطئة** بكسر الطاء أي ممهدة
ولكل منها حد يميزها. **حل الحال المقارنة هي المبينة**
لهيئة صاحبها وقت وجود عاملها كراكبا من جاء
زيد راكبا فقد بينت هذه الحال هيئة زيد وقت مجيئه
كأنه قال جاء في حال ركوبه وربما كانت محكية أي ماضية
كجاء زيد أمس راكبا. **حل الحال المقدرة هي التي يكون**
حصول مضمونها متأخرا في الخارج **عن حصول مضمون عاملها**
كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا به الصيد غدا
ومثله مدحت الخليفة داعيا للوزير ومنه ادخلوها
خالدين وكذا وتنحتون الجبال بيوتا إذ الجبال لم تكون

مستقبلة بوجودها
متأخرة عن وجود عاملها
وحال **متداخلة** بدخول
صح

بيوتا

بيوتا حالة النحت. **حل الحال المتداخلة هي التي يكون**
صاحبها في حال اخرى نحو ما يأتيهم من ذكر من ربهم
محدث إلا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من
مفعول يأتيهم أو من فاعله وجملة وهم يلعبون حال من
فاعل استمعوه فالحالان مترادفان وأما هيئة فإن جعل
حالا من فاعل يلعبون فهو من المتداخل أيضا ومن فاعل استمعوه
فهو من التعدد ومما يحتمل التعدد والتداخل نحو جاء
زيد راكبا ضاحكا فراكبا وضاحكا إن جعلا حالين من زيد
فهما من قبيل التعدد وإن جعل راكبا حالا من زيد وضاحكا حالا
من ضمير راكبا فهما من قبيل التداخل وهذا واجب عند من منع
تعدد الحال قياسا على الزمان والمكان كما نبه في المغني
حل الحال المتعددة وتسمى المترادفة **هي التي يكون**
صاحبها صاحب حال اخرى كقوله

عليّ إذا ما زرت ليلى بخفية • زيارة بيت الله رجلان حافيا •

فرجلان وحافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف أي زيارتي
ويجوز أن يكون حافيا حالا من الضمير المستتر في رجلان فيكون
من قبيل المتداخلة وأما المبينة فحصل مقررا بعد جعله

في المختصر من المتعددة لكن مع اختلاف الصاحب وإن وجب كون
الأولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ونظيرها
قيل إن تعدد الحال مع تعدد صاحبها ليس في الحقيقة من باب تعدد
الحال لأن كل حال راجع إلى صاحبها وكلامه في الأوضح في باب المبتدأ
يشعر بالمنع وتعدد التعدد مما جعله واجبا جعله الرضي
جائزا على ضعف وبينهما بون بعيد ولا يجوز في المثال كون
الثانية معمولة للأولى لتنافيهما والتداخل يشمل **حد الحال**
الموطئة بكسر الطاء **هي الجامدة الموصوفة** بمشتق أو
شبهه نحو فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من الضمير
المستتر في تمثل العائد إلى الملك وسويا نعت بشرا وهو المسوغ
لوقوع الحال جامدة ومثله فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا
فأمرا حال من أمر حكيم ومن عندنا نعت له وهو المسوغ لوقوع
الحال جامدة وتسمى موطئة لأنها كانت توطئة للنعت
بالمشتق فإن بشرا مثلا إنما كان توطئة لذكر سويا **حد**
التمييز أي المميز بكسر الياء هو **اسم** ولو وصفا **نكرة**
فضلة يرفع إبهام اسم كعشرين رجلا وكم عبدا ملكت
وكرطل زيتا وشبر أرضا وقفيز برا ومثقال ذرة خيرا ونعم سيما

ومنه

ونعمها زيدا وموضع راحة سحابا وخاتم حديدا **أو** يرفع
إجمال النسبة كاشتعل الرأس شيبا وفجرنا الأرض عيونا
وأنا أكثر منك مالا وامتلأ الإناء ماء ولله دره فارسا ويخرج
بالنكرة المعرفة كزيد حسن وجهه وما ورد في كلامهم مما ظاهره
التعريف حكم بتنكيره معنى وبالفضلة العمدة كزيد قائم ومما
بعدها الحال والنعت والأول يبين للهيئة لا رافع والثاني
تخصيص أو معنى ورفع الإبهام إنما حصل ضمنا كما مر **حد المستثنى**
هو **المخرج** ٠٠ [illegible] **تحقيقا** وهو المتصل **أو تقديرا** وهو
المنقطع **بإلا** وهي الأصل **أو إحدى أخواتها** من غير وسوى بلغاتها
وخلا وعدا وحاشا بلغاتها أيضا وليس ولا يكون فتخرج المخرج بها [illegible]
إما **من مذكور** في اللفظ متفرغ وهو التام كجاء القوم إلا زيدا أو
الحمار **أو من متروك** أي محذوف وهو المفرغ نحو ما ضربت إلا
زيدا أو الحمار أي إخراجا أصله فساغ أن بعضه ويجري حينئذ على حسب
ما تقتضيه العوامل ولا يكون إلا بعد نفي أو شبهه عند الجمهور
لئلا يلزم الكذب وجوز ابن الحاجب وقوعه بعد الإيجاب بشرط
حصول الفائدة وكونه فضلة نحو قرأت إلا يوم الجمعة فالمخرج شمل
جميع المخصصات وبه يخرج ما عدا المخرج منها وقوله **بشرط**
الفائدة لبيان أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد

بنحو جاء القوم الا رجلين او رجال الا زيدا غير جائز لعدم الفائدة
بخلاف قام رجال كانوا في دارك الا رجلين لوجودها وان المعرف
بال الجنسية كذلك ما لم يخصص بنحو قام القوم الا رجلا كذا
غير جائز بخلاف الا رجلا منهم والاستثناء حقيقة في المتصل مجاز
المنقطع **وهو قسمان** قسم **متصل** وهو اخراج ما لولاه لدخل في المنطوق
وقسم منقطع وهو اخراج ما لولاه لدخل في المفهوم **حد المستثنى المتصل**
هو ما يكون المستثنى المخرج تحقيقا مما قبله **بعض المستثنى**
منه فلا يكون الا من جنسه سواء كان مخرجا من متعلق حسا
كقام القوم الا زيدا او حكما كضربت زيدا الا يده فان اجزاء زيد
في امتزاجها حكما بالنسبة الى بعض الافعال وان كان زيد مركبا
متصل الاجزاء حسا ومن المتصل فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا
ابليس ان قلنا ان ابليس من الملائكة **حد المستثنى المنقطع**
هو ما لا يكون المستثنى المخرج تقديرا مما قبله **بعض المستثنى**
منه سواء كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر او من جنسه
كجاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة ليس زيد منهم وقيل
استثناء لكن ان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس
يحتمل الانقطاع والاتصال فيتحرى في بعض المنقطع يكون المستثنى
من غير جنس المستثنى منه جرى على الغالب **حد التابع**

هو **اللفظ المشارك لما قبله** وهو المتبوع **في اعرابه** ولو
محلا من رفع ونصب وجر وجزم **وعامله مطلقا وليس في** الا
لفظ المشارك خبرا لما قبله فاللفظ جنس والمشارك لما قبله
في اعرابه فصل مخرج ما ليس كذلك كجاء زيد راكبا واشتريت رطلا
عسلا ومطلقا مخرج للمفعول الثاني والحال والتمييز في نحو اعطيت
زيدا درهما ولقيت بكرا راكبا وفجرنا الارض عيونا فان المشارك
وان كانت ثابتة في هذه الصور لكنها تزول عند تغير العامل
نحو اعطي زيد درهما ومررت ببكر راكبا وفجرت الارض عيونا
وما بعده مخرج للثاني من نحو الرمان حلو حامض فانه وان شارك
ما قبله في ذلك ليس بتابع بل خبر ويشمل الحد نحو يا زيد الفاضل
ويا سعيد كرز ويا تميم اجمعون لان المشاركة فيما يشبه
الاعراب كالمشاركة في الاعراب على ان البناء في هذا عارض واعترض
على الحد بانه غير جامع لخروج التوكيد اللفظي في نحو نعم نعم
وجاء زيد جاء زيد وعطف النسق في مثل جاء زيد وذهب عمرو
والبدل في واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
الاية فان كلا من هذه الصور لا يصدق عليه الحد ضرورة انه
ليس ثم مشاركة في اعرابه اذ لا اعراب له لفظا ولا محلا مع
ان هذه الصور من اقسام التوابع واجيب الجار ان العامل في

التابع هو العامل في المتبوع وهو رأي ابن [illegible] وابن الحاجب وغيره
الجمهور على ذلك بغير البدل وقالوا ان العامل فيه محذوف من جنس
الاول وجزم به في شرح الشذور وهو خمسة اقسام بالاستقراء
نعت ويرادفه الوصف والصفة وعطف بيان كما يأتي
وتوكيد لفظي او معنوي وبدل وعطف نسق وبعضهم اطلق
العطف وجعله شاملا للبيان وبعضهم يطرح التوكيد وعلى الاول
تكون الاقسام اربعة وعلى الثاني ستة واذا اجتمعت رتبت
هكذا فيقال جاء اخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل
ءاخر وترتيبها على خلاف هذا قال ابو حيان خلاف الصواب
ولكل منها حد يميزه حد النعت هو التابع لما قبله المشتق
من المصدر اي الدال على حدث وصاحبه كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل كجاءني زيد الفاضل او المفضول
او الحسن او الافضل او المؤول به وهو ما اشبهه في المعنى كاسماء
الاشارة غير المكانية وذي بمعنى صاحب والمنسوب كجاءني زيد
هذا اي الحاضر او رجل ذو مال اي صاحب مال او رجل مشرقي اي منسوب
للمشرق المباين للفظ متبوعه كما مر فالتابع جنس والمشتق
او المؤول به مخرج لبقية التوابع ما عدا التوكيد اللفظي المشتق
كجاءني الفاهم الفاهم فانه مخرج بالقيد الاخير واشتراط

الاشتقاق

الاشتقاق في النعت هو مذهب الجمهور وأما ابن الحاجب فلم ير
ذلك شرطا فلم يرتكب التاويل في غير المشتق لانه عدول عن
الاصل من غير ضرورة تدعو اليه وهو ثلاثة اقسام قسم
حقيقي وقسم مجازي وقسم سببي حد النعت الحقيقي
هو الجاري على ما قبله وهو متبوعه بان كان معناه له وقابل
مع ذلك من رفعه لضميره اي ما قبله في الاحوال الثلاثة نحو جاء
زيد العاقل او رجل عاقل ورأيت زيدا العاقل او رجلا عاقلا ومررت
بزيد العاقل او برجل عاقل فالنعت في هذه الامثلة نعت حقيقي
لجريانه على متبوعه رافع لضميره المستتر فيه وحينئذ يلزم
أن يتبع منعوته في اربعة من عشرة واحد من اوجه الاعراب
وواحد من الافراد وضديه وواحد من التذكير وضده ما لم يمنع
من بيان النعت حد النعت المجازي هو الجاري على ما بعده
بان كان معناه له وقابل مع ذلك من رفعه لغير ما قبله
وهو متبوعه في الاحوال الثلاثة ايضا كمررت برجل حسن الوجه
بنصب الوجه فحسن مجازي لجريانه على منعوته رافعا لغير
متبوعه وهذا في حكم ما قبله في تبعيته لمنعوته في اربعة
من عشرة وغالب النحاة يطلق على هذا نعتا سببيا وعلى هذا
فهو مستثنى من اطلاق قوله ان السببي يتبع منعوته في اثنين

من خمسة ص النعت السببي وهو الجاري على ما بعده
مع رفعه أي رفع ما بعده بالمصدر مضاف لمفعوله حال كون ما
بعده ملتبسا أي مشتملا بضمير ما قبله وهو متبوعه في
الثلاثة أيضا كجاء زيد العاقل أبوه أو رجل عاقل أبوه أو جاءت هند
العاقل أبوها أو امرأة عاقل أبوها أو الزيدان أو الهندان العاقل أبوهما
أو الزيدون العاقل أبوهم أو رجال عاقل أبوهم أو الهندات العاقل
أبوهن ص عطف البيان أي المعطوف للبيان وهو تابع
لما قبله موضح له إن كان معرفة بأن يرفع الاشتراك الحاصل
فيه كأقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم إن كان فجر أو مخصص له إن كان نكرة بأن يقلل
الاشتراك الحاصل فيه ككل خاتم حديد جامد غير مؤول
بمشتق كما مثلنا فالتابع جنس وموضح أو مخصص مخرج لبقية
التوابع ما عدا النعت فإنه يخرج بالقيد الأخير وعطف البيان
كالنعت الحقيقي فيوافق متبوعه في أربعة من العشرة المتقدمة
ويجوز إعرابه بدلا من كل من غير عكس لما فيه من البيان إلا إن
امتنع الاستغناء عنه أو إحلاله محل الأول وفيه نظر ذكرته
في شرح الألفية ص التوكيد أي المؤكد بكسر الكاف تابع لما
قبله يفيد به كون المتبوع باقيا على ظاهره فلا [illegible]

[illegible] وهو واضح فإنك إذا قلت مثلا جاء زيد احتمل أن ينسب
المجيء إلى زيد وهو الظاهر ونسبته إلى غيره بأن تكون مجازا وإذا
أردت إبقاء المتبوع على ظاهره من نسبة المجيء إليه لا غيره قلت
نفسه أو عينه وكذا قولك قام القوم ظاهر في العموم محتمل لإرادة
بعضهم فإذا أردت المعنى الأول نصا قلت كلهم وأجمعون ففائدة
التوكيد في مثل ذلك رفع توهم المجازية أو الخصوص فيما ظاهره
العموم وأما التوكيد اللفظي ففائدته التقوية وكذا رفع توهم
النسيان أو الغلط على ما قيل وذلك أن المتكلم قد يظن بالسامع
غفلة أو يظن به أن ظن بالمتكلم غلطا فإذا قصد المتكلم أحد هذين
الأمرين كرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه أو ظن أن السامع
ظن به الغلط فيه تكرارا لفظيا كقام زيد زيد والتوكيد
هو قسمان قسم معنوي يحصل بألفاظ معلومة وقسم
لفظي ص التوكيد المعنوي هو التابع لما قبله المقرر
أمر المتبوع أي متبوعه في النسبة بأن يرفع توهم الإسناد
إلى غير المتبوع كجاء زيد نفسه أو هند نفسها أو الزيدان أو
الهندان أنفسهما أو نفساهما أو الزيدون أنفسهم أو الهندات
أنفسهن فلو اقتصر على ذكر المتبوع وهو المؤكد بفتح الكاف
احتمل أن الجائي خبره أو غيره وذلك بأن يكون مجازا فبذكر النفس

ارتفع ذلك الاحتمال والعين كالنفس ويجمعان بينهما
بشرط تقدم النفس **أو في الشمول** بأن يرفع توهم ارادة الخصوص
فيما ظاهره العموم كجاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فلو
اقتصر على ذكر المتبوع وهو المؤكد بفتح الكاف لاحتمل ان الجائي
بعض القوم لا كلهم بارتكاب مجاز فبذكر كل مثلا يرتفع ذلك الاحتمال
ولذا لم يؤكد الا بذي اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه
ولو بالنظر الى العامل كاشتريت العبد كله او جميعه او عامته
لتوقع ارادة توهم البعض فالكل بالتوكيد **والتوكيد**
اللفظي وهو اعادة اللفظ الاول بعينه كقولك انت
بالخير حقيق حقيق وقوله اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس
وقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها لكن يشترط في الحرف غير الجواب
ان يعاد مع ما اتصل به كعجبت منك منك وما ورد بخلاف ذلك
شاذ **او اعادة موافقه** كقولك انت بالخير حقيق قمن ومنه
نحو فجاجا سبلا لان معنى الفجاج والسبل واحد وهو الطرق وتعبير
بالموافق كما في التسهيل أولى من تعبير الناظم بالمرادف لشموله
نحو زيد عطشان نطشان وحسن بسن فان كلا من نطشان وبسن
لا يخبر به توكيد لفظي ومع ذلك ليس بمرادف لما قبله على الاصح
بدليل انه لا يفرد وكل من المترادفين يصح افراده كما هو مقرر في

ويستثنى من التوكيد قول المؤذن الله اكبر الله اكبر بخلاف نحو
قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ومن استعمل من الجمل اشتراك
انقيا في معنى التوكيد والتوكيد اللفظي ومن هنا اورد
سؤال اورده بعض الفضلاء واجاب عنه السبكي وعليه
بالطول انه ان اريد تأكيد الثاني ذلك **والبدل وهو التابع** لما قبله
المقصود اي المستقل قصدا **بالحكم** المنسوب الى ما قبله **بلا**
واسطة بكونه مستقلا قصدا بالحكم مخرج لمقصود بالحكم
بقية التوابع ما عدا المعطوف ببل وبل بعد النفي وبلكن
غير مقصود بالحكم فان المقصود بالحكم هو المتبوع واما المعطوف
ببقية حروف العطف فغير مستقل بالحكم بل هو وما قبله
مقصودان به بلا واسطة واما المعطوف ببل بعد الاثبات فانه
وان كان مستقلا قصدا بالحكم لكن بواسطة **وهو اربعة**
أقسام بالاستقراء **بدل كل من كل** ويعبر عنه ببدل الشيء من الشيء
كجاء زيد اخوك **وبدل بعض** من كل نحو ثم عموا وصموا كثير
منهم وانما ادخال ال على كل وبعض منعه الجمهور **وبدل اشتمال**
لما قبله عليه كاعجبني زيد علمه **وبدل مباين** له قال
نحو عندي رجل حمار **وبدل كل من كل هو ما كان مدلوله**

مدلول الأول وهو المبدل منه **بحسب الماصدق**
أخوك فإنه بدل كل من زيد بن عمرو ثم إنهما متحدان ماصدقا
مختلفان مفهوما **ويسمى عند ابن مالك البدل المطابق** لوقوعه
في أسماء الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر
فالله بدل من العزيز بدل المطابقة ولا يقال فيه بدل الكل من الكل لأنه
كل إنما يقال فيما ينقسم ويتجزأ تعالى عن ذلك علوا كبيرا
فالتعبير بالمطابقة أولى من تعبير بعضهم بالكل لاطرادها وصدقها
على ما لا يصدق عليه تعبير بعضهم كما مر وقد يتغاير البدل والمبدل
منه لفظا إلا أنه كان مع الثاني زيادة بيان نحو وترى كل أمة
جاثية كل أمة تدعى في قراءة يعقوب ولا يحتاج لهذا
البدل إلى ضمير يربطه بالمبدل منه لكونه عين المبدل منه
ثم بدل البعض من كل وهو **ما كان مدلوله جزءا من مدلول**
الأول أي المبدل منه بحسب الماصدق سواء كان ذلك الجزء
قليلا أم مساويا أم أكثر كأكلت الرغيف ثلثه أو نصفه
أو ثلثيه لأن البعض يقع على أقل الشيء وعلى نصفه وعلى أكثره
ومذهب الكسائي وهشام أنه لا يقع إلا على ما دون النصف
ولهذا منعا أن يقال بعض الرجلين لك أي أحدهما وانظر
هذا البدل بضمير يربطه بالمبدل منه ولو تقديرا واجب
عن

49 عنه نحو واشترط المغاربة فيه صحة الاستغناء عنه
فلا يجوز عندهم قطع زيد أنفه **ثم بدل الاشتمال** وهو
ما كان بينه وبين الأول أي المبدل منه **الملابسة** إجمالا
لا يكون **بغير الكلية والجزئية** إما بأن يدل على معنى
في متبوعه كأعجبني زيد علمه والدار حسنها أو يستلزم
معنى فيه كأعجبني زيد ثوبه وقتل زيد غلامه ومنه
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه لأن القتال فيه يستلزم
معنى فيه وهو زيادة تعظيمه وحكمه حكم بدل البعض في اتصاله
بالضمير مطلقا ولابد فيه من أن يكون يفهم معناه عند حذفه
وحسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا جعل نحو أعجبني زيد
أخوه بدل إضراب لأنه لا يمكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع
نحو أسرج زيد ابن سعد لأنه وإن فهم معناه لا يحسن
استعماله بل لا يستعمل ويتعين ورود مثله بجملة
ثم البدل المباين وهو ما **لا ملابسة بينه وبين الأول**
أي المبدل منه **بوجه ما** بل يباينه لفظا ومعنى وهذا أشبه
بالمعطوف ببل **وهو ثلاثة أقسام** أي أنواع **بدل إضراب**
أي إضراب انتقال كقوله عليه السلام ما كتب له نصفها ثلثها

ومن النحاة من نفاه وادعى ان ما استدلوا به محمول
على الاضراب بل وبدل غلط كرايت زيدا الفرس ومنهم من خصه
بالشعر لوجوده فيه دون النثر ومنهم من عكس وقال
لان الشعر غالبا انما يقع عن تروٍ وفكر ومنهم من نفاه مطلقا
وادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه
ومذهب الاكثرين جوازه نظما ونثرا وبدل اضراب نحو جا زيد
بكر حد بدل الاضراب هو ما يفصل عن متبوعه فصلا حسيا
كما يفصل كلي ولا تناسب بينهما بالكلية والجزئية
ولا ملابسة اصلا كما علم من حد المقسم كمررت برجل امراة اخبر اولا
انه مر برجل ثم اضرب عنه الى الاخبار بانه مر بامراة وجعل منه
ابن مالك وغيره قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليصلي الصلاة
ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى عشرها فقبلتها وما بعده بدل
اضراب انتقال لا اضراب ابطال من نصفها ولهذا يسمى بدل البدا
لان المتكلم يخبر بشي ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير ابطال
للاول فيها لقصد الاخير المعلوم من المقسم اي بعدم التناسب خرج
بدل كل وبعض واشتمال حد بدل الغلط هو ما ذكر فيه الاول
اي المبدل منه من غير قصد بل سبق اليه اللسان ودفع

بدل النسيان وان كان مثله في اللفظ كقولك رجل حمار
اردت ان تخبر بان عندك حمارا ولكن سبق لسانك الى رجل
اي فهو بدل عما ذكر غلطا اي عن اللفظ الذي هو غلط لا ان
البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم حد بدل النسيان هو
ما يفصل عن متبوعه ايضا ثم يتبين بعد ذكر الاول فساد
قصده كجا سيدي زيد بكر قصدت ان تخبر اولا بمجي زيد فلما ذكرته
تبين لك فساد قصدك وان الصواب الاخبار بمجي بكر ومعنى
كونه بدل نسيان انه بدل عن شي ذكر نسيانا وهذا المثال يصلح
مثالا للنسيان كما يصلح للغلط فقولك تصدق بدرهم دينار
حد عطف النسق اي معطوف النسق هو تابع لما قبله
يتوسط بينه وبين متبوعه في اللفظ احد حروف العطف
والمراد بالتوسط التوسط في الاتباع فتبعية الثاني للاول
في عطف النسق بواسطة الحرف وهو متبع فلا يرد التوكيد
والنعت المفرقان بحرف العطف لان التبعية حاصلة فيهما
وان لم يوجد حرف وبهذا قال بعضهم اطلاق العطف في هاتين
الصورتين اطلاق مجازي وحروف العطف تسعة باسقاط إما
على المختار بناء على انها غير عاطفة لمجامعتها الواو العاطفة

لزوما والعاطف لا يدخل على مثله فمنها الواو وهي موضوعة
للقدر المشترك بين المعية والترتيب وعكسه وهو مطلق
الجمع حذرا من الاشتراك والمجاز فقولك جاء زيد وعمرو محتمل
للمعاني الثلاثة ومنها الفاء وهي للترتيب والتعقيب و
في كل شيء بحسبه كجاء زيد فعمرو ودخلت البصرة فالكوفة
وتزوج بكر فولد له ومنها ثم وهي للترتيب والتراخي
كجاء زيد ثم عمرو ومنها أو وهي لأحد الشيئين أو الأشياء
وترد بعد الطلب اما التخيير والجمع معه ممتنع او الاباحة
وهو معها جائز وبعد الخبر اما الشك او الابهام او التقسيم
ومنها أم المتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية او بهمزة
يطلب بها وبأم التعيين ومنها لا وهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره
على متلوها ولا يعطف بها الا بعد الايجاب ومنها بل وهي
بعد النفي أو النهي لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها
وبعد الايجاب لصرف الحكم الى ما بعدها وحكى لكن كبل وافقه
بعد نفي او نهي انه لا يعطف بها الا بعد احدهما بان وقع بعدها
جملة او وقعت بعد اثبات او تلت واوا فهي حرف ابتداء
لا للاشتراك ومنها حتى وهي للغاية والتدريج وشرط المعطوف

بعضا من المعطوف عليه ولو تاويلا وكونه اسما
[illegible] ابن هشام وكونه شريكا في العامل فلا يجوز صمت
حتى يوم الفطر بالنصب واذا اتى فالمختار انها غير
عاطفة لمجيء معها الواو العاطفة لزوما حرف الشرط لحق
تعليق حصول مضمون جملة هي جملة جواب الشرط
بحصول مضمون جملة اخرى هي جملة الشرط كان جاء زيد
أكرمته ولو جاء الشيخ لتمثلت بين يديه وللشرط أدوات
منها ما هو حرف باتفاق وهو إنْ وما هو حرف على الاصح وهو
إذ ما وما هو اسم بلا اتفاق وهو من وما وأين وأيان وحيثما
ومتى وما هو اسم على الاصح وهو مهما ثم هذه الادوات
ما عدا لو تجزم فعلين يسمى الاول شرطا والثاني جوابا وجزاء
فإن كانا مضارعين كحظ رعين فالجزم للفظهما او ماضيين
فالجزم لمحلهما وان كانا مختلفين فلكل منهما حكمه حرف
الجر ويعبر عنه الكوفيون بالخفض هو الكسرة التي
يحدثها العامل بدخوله في آخر الاسم المعرب وإن
كان ذلك العامل المحدث لها حرفا ولو مقدرا نحو بزيد
وكم درهم اشتريت أو كان اسما مضافا لما عمل فيه كغلام
زيد فالاصح كما في الاوضح وغيره ان العامل في المضاف اليه هو

المضاف لاتصال الضمير المضاف اليه به ونحو لا ينفصل [illegible]
لا الاضافة نفسها ولا الحرف المقدر كما جنح اليه بعضهم
وأمّا المجرور من التوابع كمررت بغلام زيد او بزيد الفاضل فجره
الى المجرور بالحرف او المضاف انه الاصح كما في شرح الشذور و
ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل فعامله
مقدر من لفظ الاول فهو على نية تكرار العامل وما في الرو
محمول على سبيل التجوز كما قيل **حد الاضافة** وهي لغة
الاسناد واصطلاحا **اسناد اسم** جامدا او مشتقا **الى اسم**
غيره ولو مؤولا **بتنزيله** اي الغير **من** الاسم **الاول منزلة**
التنوين فيه **او** منزلة **ما** اي شيء **يقوم مقامه** اي التنوين
فيه ولهذا وجب تجريده من تنوين ظاهر او مقدر كدراهم
دين اهله دراهم بغير تنوين لانه غير منصرف فلما اردت
الاضافة نويت صرفه وقدرت فيه التنوين ثم حذفته
حين اضفت ومن نون تلي علامة الاعراب وهي نون المثنى
والمجموع على حده وما الحق بهما لقيامها في ذلك مقام
تنوين المفرد واما قوله لا يزالون ضاربين القباب مجوّز ا
فلو كان للاعراب ثابتا لما وجب اثباتها كنون المفرد وجمع
التكسير نحو شياطين الانس شر من شياطين الجن ونـ

لتنزيل الاسم تفصيل الحاصل وانه عال الا فيما استثني وفي تعرف
[illegible] الثانية عند امن اللبس في كلمات سمعت وفائدة
المضاف بها التعريف او التخصيص او التخفيف او رفع القبح ونعم
[illegible] لملابسة والاصح ان الاول هو المضاف والثاني المضاف
اليه وان العامل في الثاني الجر هو الاول كما مرّ **حد التنوين** وهو
في الاصطلاح مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به ما ينون الشيء
يعني النون تسمية اشعارا بحدوثه وعروضه كما في المصدر
من معنى الحروف وهذا اسم سيبويه المصدر حرفا **نون ساكنة**
زائدة **تثبت لفظا** بغير حركة الاولى **لا خطا** فلا يثبت فيه
استغناء عنها بتكرار الحركة عند الضبط بالقلم فخرج بقولنا
لا خطا سائر النونات المزيدة ساكنة او غيرها الثابتة
خطا وعلم ان هذا احسن الحدود واخصرها كما قيل **وهي**
ستة اقسام اي انواع على المشهور وزاد بعضهم تنوين
الحكاية كان تسمي رجلا بعاقلة فتحكيه بتنوينه وتنوين
ضرورة في المنادى وما لا ينصرف وبعضهم تنوين شذوذ حكي
هؤلاء قومك وفائدته مجرد التكثير كما قيل في الف قبعثرى
جعل ابن الخباز كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا
ينصرف قسما براسه فعلى هذا تكون عشرة وقد نظمها

بعضهم **تنوين تمكين** اي امكنية اي [illegible] الاسم
أي تمكنه وهو المراد عند الاطلاق فانه الاول [illegible] **و**
تنكير لدلالته على غير معين **و**تنوين **مقابلة** في
مقابلة نون جمع المذكر السالم **و**تنوين **عوض** لكو[illegible]
حرف او مضاف اليه مفردا او جملة وهذه الاربعة مع الاول
الذين مختصة بالاسم **و**تنوين **ترنم** لوجوده في الترنم
اي ترجيع الصوت يقال ترنم بكذا اي رجع صوته به وقط
مغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وفي الكلا
حرف العلة مدة في العلو فابدل منها التنوين حصل الترنم
لان التنوين غنة في الخيشوم قاله الشيخ في شرح اللب
وتنوين **غال** لمجاوزته حد الوزن والغلو لغة الزيادة
بلحوقه في آخر البيت مثلا بمنزلة الخزم بالمعجمتين في اوله وفائدته
الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش نوعا من الترنم
زاعما ان الترنم بالنون نفسها لانها حرف اغن وهذان لا
يختصان بالاسم بل يكونان في الفعل والحرف ايضا كما سيجيء
ويجامعان ال ويثبتان خطا ووقفا ومن ثم قال ابن مالك
وابنه وابن هشام انهما نونان لا تنوينان وهو ظاهر لكن
صرفوا حمل التنوين عليهما فتسميتهما تنوينا مجاز [illegible]

[illegible] الاسماء حد يتميز به **حد تنوين التمكين**
اللاحق للاسم المعرب المنصرف كزيد ورجل دلالة على
اصالته اي انه لم يشبه ولم يمنع من الصرف لسلامته من
شبه الحرف وشبه الفعل ومن ثم سمي صرفا ايضا فالصرف
وتنوين التمكين الذي انما اعلم به الاسم لمشابهته الفعل
قيل منع من الصرف وشمول الصرف لتنوين التنكير والمقابلة
والعوض كما قيل منظور فيه الى الحروف اختصاصه بتنوين
التمكين كما افصحت به الالفية **حد وتنوين التنكير هو**
اللاحق لبعض الاسماء المبنية كاسماء الافعال والاصوات
اشعارا بان المراد به أن البعض **غير معين** كصه بالتنوين
اي اسكت سكوتا ما في وقت ما وبدونه اي اسكت السكوت الان
وكذا الكلمه وايه وعمرو واحمد اذا نكر بعد العلمية والامتناع
وقولنا اشعارا الذي اخره هو معنى قولهم فرقا بين المعرفة والنكرة
ووقوعه في باب اسم الفاعل مسموع وفي كل علم مختوم بويه
كسيبويه مطرد وفيما مر اشعار بان اسم الفاعل الخالي من
التنوين من قبيل المعرف بلام العهد **حد تنوين المقابلة**
هو **اللاحق لما جمع بالف وتاء مزيدتين** على حده كمسلمات

بأن التنوين فيه عند الجمهور لمقابلة النون في جمع المذكر السالم والقول بأنه للتمكين مردود بأنه يبقى مع التسمية به كعرفات وأذرعات كما تبقى نون مسلمين مسمى به ولو كان كذلك لذهب لأجل منع الصرف للعلمية والتأنيث ومثاره توهم كونه عوضا من الفتحة نصبا وجوده حالة الرفع والجر على أن الفتحة فيه عوض عن الكسرة فما هذا العوض الثاني ودفع أن تنوين التنكير إنما يلحق بعض المبنيات فتعين ما قالوه ولهو يعني مناسب **حر تنوين العوض** نحو **اللاحق للاسم** ككل وبعض وأي **عوضا عن المضاف إليه** لتعاقبهما على آخر الكلمة نحو وكل في فلك يسبحون تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض وأنتم حينئذ أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضافة إليها تخفيفا وأتوا بالتنوين عوضا عنها لئلا تبقى الكلمة ناقصة ومثله يومئذ وساعتئذ وعامئذ والقول بأن التنوين في مثل كل وبعض للعوض هو مذهب الجمهور ومذهب المحققين أنه في ذلك للتمكين **والجمع** بالجر عوضا عن الاسم **المتناهي المعتل اللام** نحو جوار

وغواش

وغواش **عوضا عن الحرف** الذي هو لامه إذ أصلهما جواري وغواشي بتنوين الصرف نظرا إلى أن الأصل في الأسماء الصرف استثقلت الضمة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء ثم وجد بعد الإعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لأن ما حذف لعلة كالموجود فحذف تنوين الصرف ثم خيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصوب المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء وبما تقرر علم أن موجب الإعلال مقدم على موجب منع الصرف **خس تنوين الترنم** نحو **اللاحق للقوافي المطلقة** أي التي آخرها حرف مد وهو الألف والياء والواو وتسمى هذه الأحرف أحرف الإطلاق وعرف بعضهم حرف الإطلاق بأنه حرف مد مولد من إشباع حركة الروي وظاهره أن حرف الإطلاق يختص بقوافي الشعر والقوافي جمع قافية وهي على الأصح من الحرف المتحرك قبل الساكنين الواقعين في آخر البيت إلى انتهائه كقوله: وقولي إن أصبت لقد أصابن وقوله: لما تزل بركابنا وكأن قدن **والأعاريض المصرعة** وقوله: أقلي اللوم عاذل والعتابن **أو المثناة** كقوله

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل والعروض هي
والتصريع أن التقفية على المشهور جعل العروض
للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل
الذي حقه أن يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه و
اسم لآخر الجزء في النصف الأول من البيت والضرب اسم لآخر
جزء من البيت واعلم أن ظاهر قوله تنوين ترنم أنه عطف للتن
وقد صرح بذلك ابن يعيش كما نقل عنه وتبعه شارح اللب
ومذهب المحققين أنه جيء به لقطع الترنم لأن الترنم هو
التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها فإذا
أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالتنوين في مكانها وعلى هذا يكون
قوله تنوين الترنم إما على حذف مضاف كما قيل هو الصواب
وإما كقوله كما قال ابن عقيل أو وهو القياس وفي الحديث
أن القدرية مجوس هذه الأمة وهو أو وجه ينبغي القياس
والقدرية ينفون القدر ويقولون الأمر أنف وما قاله ابن
عقيل مبني على أن القدرية طائفة ينكرون أن الله تعالى
قدر الأشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة
لإسنادهم أفعال العباد إلى أنفسهم وإثباتهم القدرة لهم

ـه في حواشي التسهيل أن قول ابن عقيل ليس
ـهم أثبتوا القدر لأنفسهم مبني على الثاني وكلام ابن
عقيل على الأول نبه عليه الشمني في حاشيته **هذا التنوين**
الغالي هو **اللاحق للقوافي المقيدة** أي التي آخرها ساكن
بغير حرف مد كقوله ... ويعدو على المرء ما يأتمرن ... وقوله كاه
ونعيم أعمرنا قالتـــ وإنه **والأعاريض المصرعة** وقاتم
الأعماق خاوي المخترقن **جواب القسم** هو مصدر ليس يجار في
جملة أي فيما سمي الأقسام ويراد به الحلف والإيلاء. هو **جملة**
ملفوظة كأقسمت بالله أو مقدرة كتالله إنشائية كما مر
أو خبرية كأشهد لعمري خارج وعلمت لبكر أخل اسمية كأنا
حالف بالله أو فعلية كما مر **جيء بها التوكيد جملة خبرية**
أخرى تالية **غير تعجبية** اسمية أو فعلية تربط إحداهما بالأخرى
فخرج بالخبرية غيرها فلا تقع مقسما عليها خلافا لبعضهم
وجرى عليه في التسهيل وقيد التوكيد مخرج للجملة الثانية
من نحو زيد قائم زيد قائم فإنه يصدق عليها أنها جملة جيء
بها للتوكيد لكنها ليست أخرى بل هي هي وبالخبرية الجملة التعجبية
بناء على الأصح أنها خبرية ثم القسم إن علم المجرى لفظه كون

الناطق به مقسما يعد صريحا كاقسم بالله واحلف بالله
والا فغير صريح كعاهدت وانشدتك وفي ذمتي ميثاق و[illegible]
لا يعلم المخبر بلفظها كون الناطق بها مقسما بل بقرينة [illegible]
حد العدد هو ما وضع لكمية احاد الاشياء كذا قال ابن
الحاجب ونقضه ان الواحد عدد وكذا الاثنان [illegible]
لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا يجري على
القياس ومن حده بانه ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه
القريبتين او البعيدتين على السواء فالواحد عنده ليس بعدد
او بانه كثرة مركبة من الاحاد فالاثنان ايضا كذلك واصول
العدد اثنا عشر كلمة واحد وعشرة وما بينهما ومائة
والف **حد الحكاية هو ايراد الشخص لفظ المتكلم على
حسب ما اورده في الكلام** بان ياتي باللفظ على الوجه الذي
اتى به المتكلم من غير تقديم ولا تاخير سواء كان المحكي مفردا
او جملة هذا هو الاصل فيقال من زيدا بالنصب لمن قال رايت
زيدا او من زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد مراعاة للفظ من زيد
عند الجمهور في محل رفع على انه مبتدا مؤخر ومن خبر مقدم
وعند سيبويه مبتدا والكسرة ويجوز في المحكي ان يحكم على الا

[illegible] اذا كانت الجملة محكية مع التنبيه على
[illegible] فيقال في حكاية من جاء زيد بالجر قال فلان جاء
زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا **حد المصغر هو المزيد فيه** اي
في الذي زيد فيه ياء ساكنة تسمى ياء التصغير وعلامته
ليدل على تقليل لذات الشيء ككليب او لكميته كدريهمات
او تحقيرا لمرتبته كقوله دويهية تصفر منها الانامل اراد
الداهية اذا اعظمتها اسرعت وقلت مدتها **او تحقير** لشأنه
وقدره كعويلم وزويهد **او تقريب** لزمانه كقبيل وبعيد وكذا
كفويق وتحيت او منزلته كصديقي **او تعطف** كيا بني واخي
وحبيبي ويقال له التصغير الذي للشفقة والتصغير من
خواص الاسماء وقوله يا ما املح غزلانا شدن لنا شاذ ولا
يصغر منها الا ما كان قابلا للتصغير **حد المنسوب هو
الملحوق اخره** اي الذي في اخره ياء مشددة يكسر ما قبلها متلوها
وينتقل الاعراب اليها وتحذف لها اخر الاسماء اذا كانت تاء
تانيث او علامة تثنية او جمع تصحيح وكذا العجز المركب
مطلقا وصدر المضاف ان يعرف او خيف لبس **ليدل** على ان الاسم المجرد
كب من المنسوب اليه ومن الياء **على نسبته** واضافته

إلى المجرد عنها أي عن تلك الياء وهو منسوب
متغايران أي لا يصدق أحدهما على الآخر وخرج بقوله
نحو كرسي فإنه لا يريد النسبة إلى بغداد يقال البغدادي بياء
مشددة في الآخر ليكون معناه الشيء المنسوب إلى بغداد
النسبة إلى مكة وواحدة لكن مع حذف تاء التأنيث حذرا من
اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو مكية وواحدية
إذ لو بقيت لقيل مكتية وواحدتية مكررا إن قيل الأولى والأخرى
من النسبة أن يجعل المنسوب بمعنى المنسوب إليه أو من
أهل تلك البلدة أو الصنعة وفائدتها بيان الصفة وحكم
المنسوب حكم الصفة المشبهة المشتقة في رفع الضمير والظاهر
على الفاعلية باطراد **حد الإمالة** هي مصدر أملت الشيء إمالة
إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها من قال الشيء يميل ميلا
إذا انحرف عن القصد **أن تنحو** جوازا **بالفتحة نحو الكسرة**
أي تقصد بها الموصول عن استوائها إلى جانب الكسرة وذلك
بأن تشوب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة
بينها وبين الكسرة سواء كان هناك ألف أو لا لكن إذا كان
هناك ألف فيلزم الإمالة صيرورتها بين الألف والياء وهو

كما قاله ابن الحاجب وهو أولى مما قيل من قول بعضهم أن تنحو
بالألف نحو الياء ومن قول بعضهم أيضا أن تنحو بالفتحة والألف
نحو الكسرة والياء لأن الفتحة قد تمال مستقلة نحو من الضرر
ويكون ما ذكر جامعا والسبب المجوز للإمالة إما قصد
مناسبة الكسرة أو ياء أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو
ياء مفتوحة أو للفواصل أو الإمالة قبلها على وجه وعملها في الاسم
والفعل غالبا وهي لغة لبعض العرب **حد الوقف** الاختياري
هو **قطع النطق عند إخراج آخر اللفظ** أي الملفوظ به بإرادة
أن لا يكون بعده شيء فهو أولى من قول البعض قطع الكلمة عما
بعدها لأن الوقف قد يقع ولا يكون بعده إلا شيء ولأنه
يخرج الوقف على قال عن كونه وقفا لأنه ليس بكلمة بل كلام
ويلزمه تغييرات كثيرة مختلفة في الحسن والمحل ونحو جمع
إلى سبعة قال المرادي الإسكان المجرد والروم والإشمام والإبدال
وزيادة الألف والإثبات والنقل **حد الضرورة** وهي
كثيرة جدا حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف **ما لا يقع إلا**
في الشعر ولا يقع في غيره كإثبات النون في الإضافة وقبله
غم وقطع همزة الوصل وتشديد المخفف وتأنيث المذكر

وعكوسها وحروف نون شنتان ونحوه من بين [illegible] سواء
كان للشاعر عنه اي عن ارتكابه في شعره مندوحة
بأن يمكنه الاتيان بعبارة اخرى تؤدي مقصوده كدخول
ال على المضارع في قوله : ما انت بالحكم الترضى حكومته في
ضرورة لا تقع الا في الشعر وله مندوحة عنه اذ يمكنه ان
ما انت بالحكم المرضي حكومته ام لا مندوحة للشاعر عنه
بان لم يتمكن من الاتيان بعبارة اخرى ثم الضرورة تتفاوت
حسنا وقبحا فالحسنة ما لا يستهجن ولا تتوحش منه النفس
كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور والقبيحة
ما تستوحش منه النفس وتستقبحه كتنقيص البعض من الاسم
المحذوف كقول لبيد في درس المنا بمتالع فابان : اراد المنازل
والعدول عن صيغة لاخرى كقوله : جدلاء محكمة من نسج سلام
اي سليمان واستعمال القبيحة مخل بالفصاحة قاله حازم
الاندلسي في منهاج البلغاء وتفسير الضرورة بما ذكرناه هو
المختار المعول عليه عندهم واختار ابن مالك انها ما ليس
مندوحة للشاعر عنه ولهذا جعل ال لا ضرورة في الية
لما قدر ان يقول المرضي وهذا التفسير مرضي لان الشاعر لا

[illegible] العبارات التي يمكن اداء المقصود بها بعضها لا
[illegible] في النظم الا عبارة واحدة تحط غرضه
فيأتي بها ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وامكننا في كل
ما نزعم انه ضرورة ان نزعم انه امر اختياري لتمكن الشاعر
من ان يقول غير تلك العبارة ويعتبر تركيبا اخر وهذا
يسهل على من له محاولة النظم ولا يكاد يعوز في ذلك
في جميع الاشعار او غالبها ثم ذكر ان المعول عليه ما
ذكرناه ورايت بحاشية بخط ابن هشام على مجموع
ما نصه بعد ان ذكر التفسيرين المتقدمين وقيل الضرورة
ما استعمله الشاعر في شعره والحاجة بخلافه وهذا
حسن جدا حد الخط هو تصوير اللفظ المقصود
تصويره برسم حروف هجائية بان يطابق المكتوب
المنطوق به في ذوات الحروف وعددها ثم ما قصد
تصويره ان لم يكن له مدلول يصح كتابته كزيد ورجل سماه
به احد فقيل اكتب زيدا فانما تكتب هذه الصورة زيد وان كان
ذلك كلفظ الشعر وقيل اكتب شعرا فان اريد
المقصود لفظ الشعر كتبت هذه الصورة شعر وان

فمقتضاه أن يكتب ما ينطق عليه ال
كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
والوقف عليها ولذلك كتب ابن بهمزة وص
اذ الابتدا به فلا بد من وقوع ثانيها لذلك اذا و
عليها قلت قه وعه وانا زيد بالالف لان الوقف ع
وكذلك امر الواحد المذكر كاضربا والمنون المنصو
وغيره فالحرف فالكتابة مبناها على الوقف وقد علم كونا
من أن كل لفظ يكتب بالحروف التي ينطق بها هو الاصـ
وخرج عن هذا الاصل اسما الحروف فانه يجب ان يقتصـ
في كتابتها على صورة مسماها وهو اول الكلمات سواء قصد
بها الى ذلك او مسمى اخر فانه اذا قيل اكتب جيم عين فا و
را فتكتب ج ع ف ر واذا كان القياس أن تكتب بصورة
لفظها ولذلك قال الخليل لما سألهم كيف تنطقون
بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال انما نطقتم بالاسم
ولم تنطقوا بالمسؤول عنه واما اسم رجل يسمى كتب
هكذا يحيى ومنهم من يكتب ياسين واختاره ابن
الحاجب والله اعلم بالصواب واليه المرجع.

[illegible] سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
[illegible] الدين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ
[illegible] خميس مستهل شهر رجب الفرد سنة
[illegible] ومائة والف على يد كاتبه العبد الفقير الى
مولاه الغني عبد الله زعلانا الزناتي الفهري وانى
غمره الله برحمته واسكنه فسيح جنته بجاه حبيب
الرحمن سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم المنتخب من
خلاصة معد ولباب عدنان آمين آمين لا ارضى بواحدة
حتى ازيد عليها الف آمين يا ربنا اغفر وارحم وتجاوز
عما تعلم انك انت الاعز الاكرم

وكتبت هذه النسخة المباركة من نسخة
سقيمة فيها تحريف كثير كأن كاتبها ما به
كتابة عربية فقط ولا فهمه وتحريفه
وصححنا هذه النسخة المباركة بقدر الامكان
وعلى ربنا المنان التكلان

تم

تم

٥٨

تمت [illegible] والله اعلم

تم

تم [illegible]

وصلى الله على [illegible]

بعون ربه [illegible]